وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة


كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك


مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي


من إعداد الطالبين

– خلفي معاذ

– باحوش أيمن


تحت عنوان:

# تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية

## ـ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (فرع سطيف)ـ

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| | | رئيسا |
| د. برابح دلال | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مشرفا ومقررا |
| | | مناقشا |

السنة الجامعية: 2020-2021

قال الله تعالى: " وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ "

سورة النحل الآية 16

قال الله تعالى: " سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ "

سورة فصلت الآية 53

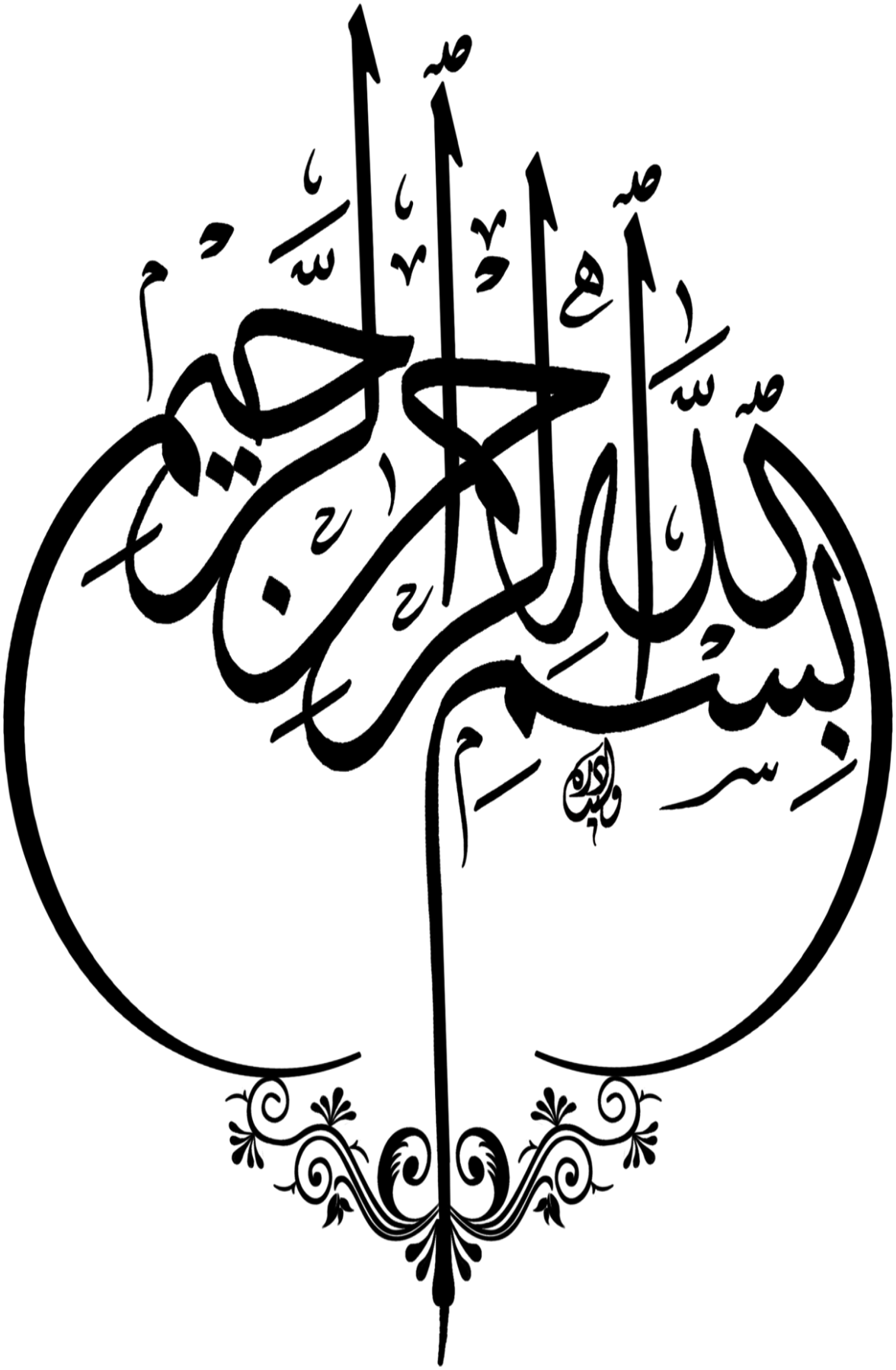
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا

نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذة

**"برابح دلال"** الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو كانت

بمساهمة صغيرة

# إهداء

الحمد لله الذي شرفنا بالإسلام وكرمنا بالقرآن

وحبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا وكره إلينا الفسوق والعصيان

نهدي هذا العمل للوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أساتذتي

إلى الزملاء والأصدقاء

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

باحوش أيمن

# إهداء

إلى الوالدين الكريمين راجيا من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويغفر لهما ويرحمهما ويرزقهما العافية

كما ربياني وسعيا من أجل نجاحي وسعادتي في الحياة.

إلى أفراد عائلتي وإلى كل الأهل والأحبة وجميع الأصدقاء خاصة عواجة منور

إلى الأستاذة برابح دلال وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل زملائي بقسم المالية والبنوك، وأخص بالذكر زميلي في هذا العمل باحوش أيمن، وإلى كل من علمني حرفا في هذه الحياة.

إلى كل من يحمل لقب خلفي... إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلمي.

وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا

خلفي معاذ

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| فهرس المحتويات | |
|---|---|
| **المحتوى** | **الصفحة** |
| إهداء | – |
| شكر وعرفان | – |
| الفهرس | – |
| قائمة الجداول | – |
| قائمة الأشكال | – |
| **مقدمة** | أ-ج |
| **الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي** | |
| **تمهيد** | **05** |
| **المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء** | **06** |
| **المطلب الأول:** مفهوم وأهداف تقييم الأداء | **06** |
| **المطلب الثاني:** أقسام ومراحل عملية تقييم الأداء | **11** |
| **المطلب الثالث:** القواعد الأساسية لتقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها | **13** |
| **المبحث الثاني: الإطار النظري لعملية تقييم الأداء المالي** | **16** |
| **المطلب الأول:** مفهوم تقييم الأداء المالي وأركانه | **16** |
| **المطلب الثاني:** أهداف تقييم الأداء المالي | **18** |
| **المطلب الثالث:** مراحل أو إجراءات عملية تقييم الأداء المالي وخطواته | **19** |
| **المبحث الثالث: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي واتجاهاته الجديدة** | **22** |
| **المطلب الأول:** مؤشرات تقييم الأداء المالي | **22** |
| **المطلب الثاني:** نسب تقييم الأداء المالي | **26** |
| **المطلب الثالث:** الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي | **30** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **35** |
| **الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتقييم الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | |
| **تمهيد** | **37** |
| **المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | **38** |
| **المطلب الأول:** تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية | **38** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | **39** |
| **المطلب الثالث:** مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه | **40** |
| **المبحث الثاني: نتائج تطبيق نسب تقييم الأداء المالي** | **41** |
| **المطلب الأول:** نتائج تطبيق نسب السيولة | **41** |
| **المطلب الثاني:** نتائج تطبيق نسب التوظيف والاستخدام | **43** |
| **المطلب الثالث:** نتائج تطبيق نسب الربحية | **45** |
| **المطلب الرابع:** نتائج تطبيق نسب هيكل رأس المال | **48** |
| **المطلب الخامس:** نتائج تطبيق نسب المديونية | **49** |
| **المبحث الثالث: تحليل نتائج تطبيق نسب تقييم الأداء المالي** | **51** |
| **المطلب الأول:** تحليل نسب السيولة | **51** |
| **المطلب الثاني:** تحليل نسب التوظيف والاستخدام | **51** |
| **المطلب الثالث:** تحليل تطبيق نسب الربحية | **52** |
| **المطلب الرابع:** تحليل تطبيق نسب هيكل رأس المال | **53** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الخامس:** تحليل تطبيق نسب المديونية | **53** |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **54** |
| **الخاتمة العامة** | **56** |
| **قائمة المراجع** | **60** |
| **الملاحق** | **-** |

# قائمة الجداول


| قائمة الجداول | | |
|---|---|---|
| الرقم | العنوان | الصفحة |
| 1-2 | نتائج تطبيق نسب النقد إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2013-2019) | 42 |
| 2-2 | نسبة التسهيلات الإئتمانية إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2013-2019) | 43 |
| 1-3 | نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة خلال الفترة (2013-2019) | 44 |
| 2-3 | نسبة العائد إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2013-2019) | 45 |
| 3-3 | نسبة العائد إلى حقوق الملكية خلال الفترة (2013-2019) | 46 |
| 4-3 | نسبة العائد إلى رأس المال (2013-2019) | 47 |
| 5-3 | نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2013-2019) | 48 |
| 6-3 | نسبة التمويل خلال الفترة (2013-2019) | 49 |
| 7-3 | نسبة التمويل إلى حقوق الملكية خلال الفترة (2011-2017) | 50 |

# قائمة الأشكال


| قائمة الأشكال | | |
|---|---|---|
| **الرقم** | **العنوان** | **الصفحة** |
| **1-1** | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | **39** |
| **1-2** | تطور نسب النقد إلى إجمالي الأصول للفترة (2013-2019) | **42** |
| **2-2** | تطور نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2013-2019) | **43** |
| **1-3** | تطور نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة خلال الفترة (2013-2019) | **44** |
| **2-3** | تطور نسبة العائد إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2013-2019) | **45** |
| **3-3** | تطور نسبة العائد إلى حقوق الملكية خلال الفترة (2013-2019) | **46** |
| **4-3** | تطور نسبة العائد إلى رأس المال (2013-2019) | **47** |
| **5-3** | تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2013-2019) | **48** |
| **6-3** | تطور نسبة التمويل خلال الفترة (2013-2019) | **49** |
| **7-3** | تطور نسبة التمويل إلى حقوق الملكية خلال الفترة (2011-2017) | **50** |

# مقدمة

**مقدمة:**

تسعى المؤسسة المالية لتحقيق أهدافها المسطرة ضمن الإمكانيات المتوفرة في مجال نشاطها، في ظل بيئة اقتصادية يتميز بشدة التقلبات وعدم الاستقرار، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، هل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم أدائها التجاري وأداءها المالي، وأداءها الإنتاجي وفي الأخير أداء وظيفة الأفراد.

ولتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه، وتعطينا صورة واضحة عن الحالة المالية التي تمر بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

تقييم الأداء المالي يعد من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار المؤسسات المالية، ولقد ازدادت عملية تقييم الأداء المالي أهمية مع مرور الوقت في عصرنا الحالي باعتبارها العملية التي يستعان بها من أجل معرفة نقاط قوة المؤسسة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها، وذلك من خلال إجراء تقييم لأدائها السابق والأداء الحالي بالاعتماد على القوائم المالية، ومن أجل تحديد الأداء الفعلي للمؤسسة يمكن استعمال العديد من المؤشرات والأساليب، من بينها النسب المالية التي يعتمد عليها في تحليل القوائم المالية ، إذ يجب الحذر في اختيار المؤشرات المستخدمة في هذه العملية، ولا تقتصر أهمية تقييم الأداء المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل تتعدى إلى مالكيها ودائنيها لما لهم من مصالح يتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي ،حيث يختلف تقييم الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه .

وعلى اعتبار المؤسسات المالية قطاعا هاما في الاقتصاد، وتلعب دورا رئيسيا في دعمه وتطويره، فمن الضروري تقييم أدائها المالي للوقوف أمام التجربة ومواجهة التحديات، العقبات والمنافسة القوية والسير نحو الاستمرارية والبقاء.

ومن خلال ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

**1- إشكالية الدراسة:**

كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية محل الدراسة ؟

و من هذه الإشكالية تنبثق لدينا **التساؤلات الفرعية التالية:**

- ما المقصود بتقييم الأداء وتقييم الأداء المالي ؟
- ما الهدف من عملية تقييم الأداء المالي ؟
- ما هي أهم النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي ؟
- كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية ؟

- كيف تطورت مجموعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من الناحية التنظيمية ؟

**2- فرضيات الدراسة :**

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على **الفرضيات التالية** :

- الهدف من تقييم الأداء المالي هو التأكد من حسن استخدام الموارد المتاحة في المؤسسة.
- رغم أن التقييم بالنسب المالية أسلوب تقليدي إلا أنه أسلوب فعال.
- تقييم أداء المؤسسات يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة وبالتالي يسمح باتخاذ قرارات مستقبلية لتصحيح الوضع.
- المحلل المالي يحتاج كل القوائم المالية للقيام بعملية تقييم الأداء المالي.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يعاني من مشاكل في السيولة.

**3-أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة الرئيسية فيما يلي:

- التطرق إلى الجوانب النظرية لتقييم الأداء المالي.
- محاولة إبراز النسب والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي.
- التطرق إلى الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي.
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة المالي.

**4-أسباب اختيار الموضوع**

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع وهي

- الموضوع يدخل ضمن تخصص دراستنا في المالية والبنوك.
- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالجانب المالي.
- تقييم هذا الموضوع في شكل مذكرة للمكتبة الجامعية لتعميم الفائدة .
- موضوع قيم ويحتاج إلى الإثراء في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم .
- أردنا إبراز أهمية تقييم الأداء المالي وبالتالي الوقوف على نقاط الضعف والقوة للمؤسسة.

**5-أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع من جهة والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا، ومن جهة أخرى لا بد من تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية وذلك باستخدام النسب المالية للوقوف على نقاط القوة والضعف، واقتراح التوصيات اللازمة لذلك .

**6- الإطار الزماني والمكاني:**

من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حددنا مجال دراستنا في ما يلي:

المجال المكاني: تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسطيف المجال الزمني: بغية الإحاطة بإشكالية البحث والوصول إلى نتائج واستنتاجات علمية فقد تمت الدراسة في سنة 2021.

**7-منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي في الفصل النظري، ومن جهة ثانية تأخذ الدراسة الأسلوب التحليلي والقياسي، من خلال تحليل النتائج المتعلقة بتقييم الأداء ودراسة البيانات المتعلقة بالفترة موضوع الدراسة وذلك عن ذلك عن طريق جمع البيانات موضوع الدراسة من الميزانيات السنوية لهذا البنك .

8- **صعوبات البحث:**

اعترض البحث بعض العوائق في انجازه منها:

تطلب الحصول على الموافقة على إجراء الدراسة الميدانية من مدير البنك اجراءات كثيرة كما أن موظفي البنك يتعاملون بنوع من التحفظ في تقديم المعلومات المطلوبة.

يبقى الزمن المخصص لإعداد المذكرة ليس كافيا، ولا يسمح بانجاز العمل كما يتطلب.

**9- تقسيمات البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول يتمثل في **الدراسة النظرية** والتي تشمل ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية تقييم الأداء تطرقنا إلى التعريف بتقييم الأداء، عناصره ،أهدافه، أقسامه ومراحله، القواعد الأساسية له والصعوبات التي تواجهه .أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الإطار النظري لعملية تقييم الأداء المالي قمنا بإعطاء مفهوم لتقييم الأداء المالي وخصائصه، مرورا بعناصر تقييم الأداء المالي، ثم أهداف تقييم الأداء المالي .

أما الفصل الثاني يخص الدراسة **التطبيقية**، قمنا باختبار الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة.

# الفصل الأول

# الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

**تمهيد:**

إن هدف الإدارة المالية هو العمل على تحقيق المهام الموكلة إليها تتماشى مع مصالح الأطراف الأساسية في المؤسسة، فهي تعمل على تحقيق أداء جيد يمكنها من بلوغ الهدف الذي أنشأت من أجله، في ظل توزيع مواردها في المجال والوقت المناسب، ومن أجل وقوف الإدارة على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها، يجب عليها أن تقوم بعملية تقييم الأداء المالي بالتركيز على استخدام نسب ومؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.

لذا سيعالج الفصل الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية ضمن ثلاث مباحث أساسية:

**المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء**

**المبحث الثاني: الإطار النظري لعملية تقييم الأداء المالي**

**المبحث الثالث: مؤشرات، نسب تقييم الأداء المالي واتجاهاته الحديثة**

**المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء**

يمثل تقييم الأداء عنصرا هاما من عناصر العمل المحاسبي اللازم للوقوف على مدى اقتصادية وكفاءة وفعالية النتائج التي أنجزتها المنظمة، فعملية تقييم الأداء تعتبر من الممارسات الواسعة الانتشار في كل المجتمعات سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات.

**المطلب الأول: مفهوم وأهداف تقييم الأداء**

**أولا: تعريف الأداء**

قبل تعريف تقييم الأداء نعرج على تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه "مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المالية وغير المالية للمنشأة من الأطراف المكونة للمؤسسة والمتضمنة لمستوى الثقة في قدرات المؤسسة على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم؛ فالمؤسسة التي تتميز بأداء جيد هي التي من أهم مميزاتها الاستثمار الدائم لزبائنها؛ لعمالها؛ لمنتجاتها؛ مهامها".

تعريف الأداء حسب **ميلاروبروميلي** (MILLER ET BROMILY): ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".

نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة ونقصد بذلك عامل الفعالية.

تعريف الأداء حسب **دراكر**( P. DRUKER): ينظر إلى الأداء على أنه " قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال".[1]

[1] الشيخ الداوي تحليل أسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد السابع، 2009، ص، 218.

**ثانيا: تعريف عملية التقييم**

لعملية التقييم عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التقييم هو عملية المقارنة بين ما هو كائن بما يجب أن يكون ووضع حكم على الفرق الموجود بين ما يجب أن يكون، وما هو كائن في أي ميدان كان.

التقييم بمعناه المبسط هو تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الهدف أو المجال لهدف محدد، والتقييم عادة يتم في اتجاهين الأول تقييم الشيء محل التقييم والثاني الهدف من التقييم.

ويمكن تعريف التقييم بأنه تقدير قيمة الشيء أو كميته بالنسبة إلى معايير محددة والهدف من التقييم هو الحكم الموضوعي على العمل الخاضع للتقييم، صالحا أو فاسدا ناجحا أو فاشلا وذلك بتحليل المعلومات المتيسرة عنه، وتفسيرها في ضوء العوامل والظروف التي من شأنها أن تؤثر في العمل[1].

**ثالثا: تعريف تقييم الأداء**

بعد إعطاء مفهوم للأداء والتقييم، يعرف تقييم الأداء على أنه " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه النتائج في نهاية الفترة المحاسبية بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج في تشخيص ما تبين من صعوبات في التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتفادي أسباب الأخطاء مستقبلا.

كما يعرف تقييم الأداء على أنه " قياس الأداء الفعلي (ما تم تأديته من عمل) ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث؛ ولما يحدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة؛ بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء.

ويمكن أن نعرف تقييم الأداء على أنه محاولة مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط من قبل؛ من أجل تحديد المسؤوليات ومعالجة الانحرافات وتفادي الأخطاء في المستقبل والرقابة على أداء الأفراد والحكم على مدى قدرتهم في تنفيذ الخطة المستقبلية للمنظمة.

---

[1]: petti، belanger، bznabou، et autre، gestion stratégique et opérationnelle des resources، editeurGaeten Morin :humaines، 1993، p، 705، 706.

كما يعرف على أنه "عملية تحديد درجة انطباق عدد المعايير الأدائية والإدارية على شخص أو مجموعة من خلال نظام علمي ممنهج يشمل وضع أسس وقواعد خاصة تراعي مختلف التخصصات والخبرات وطبيعة العمل، وحوصلة هذه العملية تكون الإطار الاستراتيجي العام للمنظمة والأهداف طويلة المدى، التي تعكس التوجه المستقبلي للمؤسسة[1] .

كما يعرف على أنه "عملية رقابة على مراحل العمليات داخل المؤسسة والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا .

ويعرف أيضا أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح[2] .

كما يعرف أنه "إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة، وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية، ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها [3].

ومنه فان تقييم الأداء هو عملية قياس إنجازات المؤسسة المحققة فعلا باستخدام المؤشرات أغلبها كمية ليصبح لدى المسير، بالإضافة إلى معلومات حقيقية تعبر عن النتائج الفعلية للمؤسسة أو إحدى وظائفها، تسمح المقارنة بينهما بإصدار أحكام تقييمية بشأن أداء المؤسسة أو إحدى وظائفها ( الأنظمة الفرعية ).

---

[1]– مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الشعبة علوم اقتصادية التخصص بنوك بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي للفترة 2009،2012 السنة الجامعية 2014،2015 من اعداد الطالبة سناء مسعودي ص 27.

[2]– دادن عبد الغني قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 غير منشورة 2006،2007 ص 36

[3]– سحر طلال ابراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013، ص:348.

**رابعا: عناصر تقييم الأداء**

من أهم عناصر تقييم الأداء نجد ما يلي:

1. **الكفاءة:** إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات.

ـــ هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى.

2. **الفعالية:** تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداما قادرا على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

3. **الإنتاجية:** وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق للموارد.

4. **الجودة:** هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة ممكنة، وهنا الجودة تشير إلى وجود علاقة بين المستهلك والمنتج [1].

**خامسا: أهداف تقييم الأداء**

تهدف عملية تقييم الأداء إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم.
- ✓ تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.
- ✓ التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل.
- ✓ التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد الآليات التي يجب أن تجري فيها التحسينات

[1]– سعدي يحي وأوصيف لخضر، أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء وفعالية المنظمات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة مسيلة 10،11 نوفمبر 2009 ص 811،812.

- ✓ ربط جميع الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها بالوسائل التي تجعلها قادرة على قياس الأداء، وبالتالي اتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية توفرها عملية تقييم الأداء.
- ✓ إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام لتحسين مستوى أدائها
- ✓ التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان وفقا للأهداف والخطط الموضوعة
- ✓ التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد كما تهدف عملية تقييم الأداء كذلك إلى:

-عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي للمخطط والأهداف

-الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها

-تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع ومن ثمة الوصول إلى تقييم شامل

-تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات الواقعية.

- إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية

- إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول [1]

[1]- فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2001، ص 32، 33.

**المطلب الثاني: أقسام ومراحل عملية تقييم الأداء**

**أولا: أقسام عملية تقييم الأداء**

يمكن تحديد أقسام عملية تقييم الأداء على النحو التالي:

1- **تقييم الأداء المخطط:** ويتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المسطرة، وذلك من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات وهذا بهدف إظهار الانحرافات أو الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

2- **تقييم الأداء الفعلي:** ويقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية ودراسة تطوراتها عبر عدة فترات، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج مع السنة المالية والسنوات السابقة أيضا .

3- **تقييم الأداء العام:** حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كافة الجوانب في المؤسسة باستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية في عملية القياس والتقييم، وللتمييز بين أهمية نشاط وآخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا من أجل الوصول إلى درجة تقييم عام للمؤسسة[1] .

[1]- فؤاد مجيد كرخي، مرجع سابق، ص ص 43-44

**ثانيا: مراحل تقييم الأداء**

تمر عملية تقييم الأداء بأربعة مراحل أساسية

**1- جمع المعلومات الضرورية:**

تعتبر المعلومات شيء ضروري وموردا أساسيا في عملية التقييم، حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية وبالجودة العالية وفي الوقت المناسب، ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي:

ـــ الملاحظة الشخصية: تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل والملاحظة شخصيا ما يجري فيه، حيث يشعر هنا المسؤولون بالرضا على قيامهم بالملاحظة، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة، مع كل هذا توجد فيها عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة.

ـــ التقارير الشفوية: تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه، حيث يتم من خلال التعرف على أهم الانجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال، وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.

ـــ التقارير الكتابية: تقدم معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة، ولها عدة أنواع فبعضها وصفية والبعض الآخر إحصائية، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد الميزانية، جدول حسابات النتائج .....الخ [1].

**2- قياس الأداء الفعلي:**

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة المؤشرات والمعايير وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يتبنى من خلاله الانحرافات إن وجدت.

[1]- عدل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2002/2001 ص 17/16.

**3-اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:**

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة، وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت، والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

**4- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:**

والتي حدثت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تلخصت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة[1].

**المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها**

**أولا: القواعد الأساسية لتقييم الأداء**

وتتمثل فيما يلي:

1. **تحديد الأهداف:** هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي تصنف إلى أهداف رئيسية وأخرى فرعية.

2. **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز** العمل: بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.

3. **تحديد مراكز المسؤولية:** حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل مركز مسؤولية، وكذلك

[1]- ادريس ثابت عبد الرحمن والمرسي جمال الدين محمد الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 487.

تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى، كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

4. **تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء:** وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء، كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة[1] .

**ثانيا: الصعوبات أو الأخطاء**

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالبا ما تكون هذه الأخطاء تابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم.

1. **الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم):**

و من بين هذه الأخطاء نجد:

- **الانطباع الشخصي:** والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سواء بالسلب أو الإيجاب.

- **شخصية القائم بتقييم الأداء:** إما أن يكون متساهلا أو متشددا أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.

- **التحيز الشخصي:** والذي يتمثل في ميل المقوم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن نطاق العمل، سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم ومن بين هذه العلاقات نجد مثلا: الزمالة والصداقة والعلاقات العائلية .....إلخ .

[1]– عمر تيمجعدين، دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012،2013 ص–ص 63/62.

– إعطاء المقوم تقديرات عالية لسلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة وإهماله لسلوكه وأدائه قبل ذلك.

– عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه، وهذا يدخل في اللامبالاة.

2. **أخطاء متعلقة بنظام التقييم:**

ومن بين هذه الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم والتي تؤثر على عملية تقييم الأداء ومنها:

–عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

– عدم كفاءة نماذج التقييم: فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تهرب المقومين من إعداد عملية التقييم.

– استخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة.

– قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء[1] .

[1]– السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، دون السنة، ص ص 75–76.

**المبحث الثاني: الإطار النظري لعملية تقييم الأداء المالي**

**المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأركانه**

**الفرع الأول: مفهوم التقييم المالي**

هو علم ومعايير وأسس يهتم بجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة بهدف إيجاد الروابط فيما بينها والوصول الى نتائج ثم تفسير هده النتائج والبحث عن أسبابها ودلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية بوضع الحلول والتوصيات اللازمة.

يعرف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية ودلك نهدف إظهار الارتباط والعلاقات بين عناصر والتغيرات التي تجري على هده العناصر واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية الائتمانية والتشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هده المنشآت وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.

ويقصد بتقييم الأداء المالي كذلك تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا فهده العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي وأسلوب لمقارنة الداء المحقق بالأهداف المسطرة لأنه على أساس المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهدا الأداء من قبل.

**الفرع الثاني: مفهوم قياس (تقييم) الأداء المالي:**

هو علم ومعايير واسس يهتم بجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة بهدف إيجاد الروابط فيما بينها والوصول إلى نتائج ثم تفسير هده النتائج والبحث عن أسبابها ودلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية بوضع الحلول والتوصيات اللازمة.

يعرف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية ودلك بهدف إظهار الارتباط والعلاقات بين عناصر والتغيرات التي تجري على هده العناصر واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية الاتمانية والتشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هده المنشآت وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.

ويقصد بتقييم الأداء المالي كذلك تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا فهده العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي وأسلوب لمقارنة الداء المحقق بالأهداف المسطرة لأنه على أساس المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهدا الأداء من قبل.

**الفرع الثالث: أركان تقييم الأداء المالي**

**أولا: وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير)**

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أومعيار أو نمط أو قرار حاكم فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

**ثانيا: قياس الأداء الفعلي**

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات ويجب توفر عاملين مدربين بهده الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان دلك مناسبا لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة

**ثالثا: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير**

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت الايجابية أم السلبية ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ

الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها ويجبأن تركز الرقابة على الانحراف الهامة وان وجود صفوف مدربة على المحاسبة والإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة.

**رابعا: اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات**

إن اتخاذ القرارات لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ومقارنة دلك الأداء المحقق بالهدف المخطط لدلك فان تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب أخدا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار

وبذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية للأهداف الموضوعة لها كما انه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المتخصصة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلا.

**المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي**

تعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات الخاص أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن الأهداف عملية التقييم تتمثل عموما في ما يلي:

1. الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
2. اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع او تغير رأس المال.
3. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق أكبر عائد بتكاليف اقل.
4. تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.

**المطلب الثالث: مراحل أو إجراءات عملية تقييم الأداء الماليو خطواته**

**الفرع الأول: مراحل أو إجراءات عملية تقييم الأداء المالي**

يمكن حصر مراحل أو إجراءات عملية تقييم الأداء المالي في ستة مراحل أساسية، متسلسلة ومكملة لبعضها البعض، وإن غياب واحدة منها يعرقل العملية التقييمية ككل، حيث وجب على القائم بعملية التقييم هذه إتباع منهجية واضحة ومحددة لضمان فعاليتها، وعلى العموم يوجد اتفاق ملحوظ بين الباحثين حول خطوات تقييم الأداء من الناحية المالية والتي تتمثل في:[1]

1. **تحديد الأداء المالي المعياري:** أي تحديد الأهداف المراد تحقيقها أو الأداء المالي المرجو الوصول إليه، حيث تعتبر هذه المرحلة موجه لباقي المراحل فهي بمثابة حجر الأساس لعملية تقييم الأداء المالي وغيابها يجعل من عملية التقييم عقيمة ولا معنى لها.

2. **جمع معلومات ذات جودة عالية:** حيث يتم جمع المعلومات من قبل القائم على عملية تقييم الأداء المال

من مصادرها والمتمثلة في القوائم أو التقارير المالية، إلا أن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، وإنما يجب على المؤسسة أن تتحصل علها بمستوى عال من الجودة حتى يتم الحصول على نتائج عملية التقييم بنفس مستوى الجودة عالية والتي بذلك ستعكس حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أن هذه المرحلة لا تقل أهمية عن سابقته الأن المعلومات هي الأساس الذي يعتمد عليه في العملية التقييمية ككل.

3. **قياس الأداء المالي الفعلي:** من خلال هذه الخطوة تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها والحصول على قيم رقمية تعكس الإنجازات الحقيقية للمؤسسة، حيث تعتمد في عملية القياس هذه على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المختلفة والتي سيتم توضيحها في المبحث الموالي من هذه الدراسة، نشير هنا إلى أن هذه المؤشرات عند اختيارها من قبل المؤسسة وجب مراعاة النقاط التالية:

- اختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وانسجاما مع الأهداف المطلوب تحقيقها.

[1] أمينة حفاصة، أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة–، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020–2021، ص 44.

- اختيار المؤشرات الأكثر وضوحا وفهما للعاملين، بحيث يمكنهم تطبيقها بسهولة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.

4. **مقارنة الأداء المالي الفعلي مع الأداء المالي المعياري أو المتوقع:** بعد الحصول على قيم رقمية تعكس الأداء المالي الفعلي للمؤسسة تقوم هذه الأخيرة بإجراء عملية المقارنة مع مستويات الأداء المرغوب في تحقيقها، حيث يتم الاستناد على معايير معينة لإجراء عملية المقارنة، وتتمثل في:

- **الزمن:** أي مقارنة زمانية، وحسب هذا المرجع تقوم الإدارة بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات لفترات سابقة حيث تكمن أهمية هذه العملية في متابعة تطور ونمو المؤشرات بصفة عامة وأداء المؤسسة من الناحية المالية بصفة خاصة.

- **أداء الوحدات الأخرى:** يمكن اعتبار أداء الوحدات الأخرى مرجعا مهما في عملية المقارنة، حيث أنه يسمح للمؤسسة بمعرفة وتحديد مكانتها ووزنها بالنسبة لمنافسها في نفس القطاع، وذلك عن طريق مقارنة قيم مؤشراتها بمؤشرات نظيراتها من المؤسسات الأخرى لكن بقيود تقارب أو تجانس النشاط الرئيسي لها.

- **الأهداف وفق هذا المعيار:** تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها المالي المحقق فعلا بالأهداف المخطط لها مسبقا من أجل تحديد نسبة إنجاز الأهداف.

5. **تحديد الانحرافات وإصدار الحكم:** تفصح عملية المقارنة عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، سالب أو انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة مثل ارتفاع نسبة الأرباح، أما الثاني فيكون في غير صالحها مثل الارتفاع في نسب الديون، أما عن الأخير فيمكن القول بأن ليس له تأثير على نتائج المؤسسة.

6. **تقويم الانحرافات وتحسين الأداء المالي:** تتضمن هذه المرحلة التحليل الدقيق والبحث العميق في مسببات الانحرافات إن وجدت من العمل على معالجتها وتقويمها مع تشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي، وهذا الأمر من شأنه تحسين الأداء المالي للمؤسسة مستقبلا.[1]

[1] أمينة حفاصة، مرجع سابق، ص 45.

**الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي**

ويمكن إجمال المراحل الأساسية لتقيم الأداء بما يلي:[1]

- التعرف على البرامج خطة التنفيذ.

- التعرف على معايير ومقاييس الأداء.

- قياس الأداء الفعلي (النتائج).

- مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

- تحديد الانحرافات والاختلافات والفروقات مع تحديد مراكز المسؤولية.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الهدف المخطط.

أما الأداء المالي فإنه يتفرد بمجموعة من الخطوات متمثلة فيما يلي:[2]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

---

[1] لعراف زهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019–2020، ص 48.

[2] لعراف زهية، مرجع سابق، ص 49.

**المبحث الثالث: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي واتجاهاته الحديثة.**

**المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي**

**الفرع الأول: مؤشرات قياس الأداء المالي**

هناك من يعرف هذه النسب (المستخدمة في التحليل المالي بصورة عامة) على أنها المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.[1] يعتمد تقييم الأداء الآن ليس فقط على قياس ربحية المؤسسة البنكية وإنما بقياس مدى كفاءته في تحقيق ذلك فضلا عن فعاليتها من حيث الوصول إلى أهدافها؛ لذا سنقدم فيما يلي جملة من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء البنكي.

1. **قياس الربحية:** تقاس ربحية المؤسسة ذات الطابع البنكي على غرار بقية المؤسسات باستخدام مجموعة معدلات تبرز كفاءة البنك من حيث تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة، نجد من أهمها ما يلي:

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** وهو النسبة بين صافي الدخل إلى حقوق الملكية وهو يقيس إنتاجية حق الملكية فقط من رأس مال واحتياطات وأرباح غير موزعة، إلا أنه لا يقيس إنتاجية الأموال التي تحصل عليها المؤسسة البنكية في شكل ودائع. ويعاب عليه أنه لم يأخذ الودائع في الاعتبار مع العلم أنها تحسب فوائدها بمعدل أخر يقيس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها، حيث: نسبة العائد على الودائع هي صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الودائع. ولذلك يفضل أخذ معدل العائد على الموارد.

- **معدل العائد على الموارد:** أي معدل العائد على الأموال المتاحة وهو النسبة بين صافي الدخل إلى مجموع حق الملكية مع الودائع، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة البنك على توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة للبنك والمتمثلة بالودائع باختلافها وحقوق الملكية.

- **معدل العائد على الأصول (ROA):** وهو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، يسمى أيضا بالعائد على الاستثمار كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل. فهو

[1] علي عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك (دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين)، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، 2006، ص22.

يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتاج استثمارهم لأموالهم لذلك فاعتماده كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات، كما يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل.[1]

وتمثل تلك المصادر في مجملها من حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، مجموع أصول وخصوم البنك، فهو يقيس بذلك الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول.

فمعدل العائد على الأصول يعد مقياسا كليا يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل.[2]

- **صافي هامش الفائدة (NIM):** تقيس هذه النسبة صافي العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل. لذلك يستعان بها في تقييم قدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة.[3]

كما أنه يعبر عنها بصيغة النسبة مئوية؛ إذ يعبر عن صافي الدخل من الفائدة باحتساب الفرق بين دخل الفائدة(Int Income ) ومصاريف الفائدة (ExpenseInt) (يعني الفرق بين إيرادات الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة) كبسط للنسبة المقسوم على الموجودات المحققة لهذا الدخل (تسمى كذلك بالموجودات المربحة والتي تدخل فيها كل من الاستثمارات والقروض). ويحسب هذا المؤشر كمايلي:[4]

NIM = دخل الفائدة – مصاريف الفائدة \ الموجودات المولدة للدخل

2. **قياس السيولة:** تقاس من خلال مؤشرات السيولة قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية حاضرة دون التعرض إلى خسائر كبيرة؛ مما يثبت قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

---

[1] علاء فرحان طالب وإيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص81.

[2] عزالدين مصطفى الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء–دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، ص9–10.

[3] سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، كلية المجتمع في الرياض، جامعة الملك سعود، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43–44، صيف–خريف 2008، ص145.

[4] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص153.

وتعد نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الأكثر دلالة على مستوى إدارة السيولة لدى المؤسسة البنكية.[1]

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** عموما ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية، معناه أنها تستثمر جزءا كبيرة من أموالها في أصول ذات قابلية سريعة للتحول إلى نقدية في المدى القصير. بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته بالذات طويلة الأجل مما يعني أن المؤسسة البنكية تعتمد سياسة استثمارية جيدة تمكنها على المدى الطويل من تحسين مردودها. الأصول السائلة أو النقدية / إجمالي الأصول.[2]

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع:**[3] تدل على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع 33، الجارية والتوفير (الادخارية) والآجلة (الاستثمارية)، فهي تقيس إلى أي مدى يعتمد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات العملاء (القروض الإضافية)، وارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءته في ذلك، وعليه فهذه النسبة تعد المفضلة في قياس السيولة لدى المؤسسة البنكية، وتحسب كما يأتي:[4]

الأصول السائلة أو النقدية/ مجموع الودائع

3. **قياس كفاية رأس المال:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تنجر عن عمليات الإقراض والاستثمار بالاعتماد على حق الملكية المتاح لدى أصحاب البنك. وتدخل ضمن هذا المؤشر النسبتين الماليتين التاليتين:[5]

---

[1] سمير عبد الرزاق السرايري، مرجع سابق، ص142.

[2] قمري زينة، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائيةبسسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة20 ماي 1955، سكيكدة، ص5.

[3] بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة في درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين–دراسة تحليلية–، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008م–1429ه، ص37.

[4] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية–دراسة تطبيق مقارنة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011، ص71.

[5] سمير عبد الرزاق السرايري، مرجع سابقو ص140–141.

- **كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع:** تبين هذه النسبة إلى أي مدى تعتمد المؤسسة البنكية على حقوق الملكية، كإحدى مصادر التمويل. وتقيس قدرتها أيضا على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له. فارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع أمان المودعين. ويمكن حسابها كما يلي: حقوق الملكية | إجمالي الودائع

- **كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات:** حيث تقيس مدى قدرة المؤسسة البنكية على إدارة مخاطر الاستثمار بأنواعها، فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات المصرف تجاه الغير. ويتم حسابها ب: حقوق الملكية | إجمالي الاستثمارات المالية

**الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات البنكية :**

اخترنا أهم المؤشرات للربحية والسيولة وكفاية رأس المال المعتمدة في هذه المؤسسات التي تشكل في مجملها دالة للأداء المالي. وذلك لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا على كفاءة وفاعلية الأداء المالي. ويتميز المؤشر الجيد بخصائص معينة، تجعله أكثر دقة من حيث القياس، وبالتالي أكثر دلالة عند الاستخدام، يتم الرجوع إليها في اختياره هي :[1]

1. **الصلة بالموضوع "الملاءمة":** يجب أن يرتبط المؤشر بموضوع ما، أو هدف. كما أنه، يجب أن يستجيب إلى احتياج في القياس، أو الحصول على دلالة أو معنى لمضمون دراسة ما أو حتى لعملية التسيير، أو أنه يقوم بإيصال وصف ما لمستخدميه ضمن سياق معين.

2. **الجودة ودقة القياس:** يجب أن تتوفر في المؤشر بعض الخصائص المحددة بالنظر إلى الوضوح والدقة المطلوبين في تشكيله، أي أنه يستوجب أن يتكون بشكل جيد، ومحدد الأبعاد، وأن يتميز بمرونة وحساسية الاستجابة القوية للمتغيرات التي يمكن أن تطرأ على الشيء المقاس.

3. **توفر المعطيات:** ويستدعي أن نمتلك الإمكانية والقدرة التقنية لوضع نظام معلوماتي يسمح بالتجميع، وفضاءات فعالة، بالإضافة إلى بوابات من حيث أجال الإنتاج وزمن الاستجابة. أي أنه يجب على

[1]Mamadou Moustapha MAIGA، Analyse des indicateurs de performance financière des institutions de micro finance au SENEGAL: étude du cas du PAMECAS، 2005، mémoire de fin de cycle، centre africain d'études supérieures en gestion، p14.

الباحث مراعاة توافر المعلومات والبيانات الضرورية واللازمة الداخلة في تكوين عناصر المؤشر من قبل المؤسسات.

كما تساعد **مقاييس الأداء الجيدة والمختارة بعناية** على تطابق أهداف الوحدات الفرعية (الوكالات) مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة البنكية (المؤسسة الأم)، من حيث تطابق الإجراءات التصحيحية والسياسات المطبقة، ذلك كونها تشترك في طريقة التقييم ذاتها وبنفس الأدوات والمؤشرات المالية المستخدمة على المستويين وبالتالي تقارب مستويات النشاط والأداء ونتائج التحاليل وعمليات التقييم على حد سواء.[1]

**المطلب الثاني: نسب تقييم الاداء المالي.**

**الفرع الأول: نسب السيولة**

هي مجموعة من النسب التي تقيس قدرة المنشاة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها وتهدف مجموعة نسب السيولة الى تحليل وتقييم مركز راس المال العامل او التعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية [2]

1. **نسبة النقد الى اجمالي الأصول**

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف على وفاء بالتزامته في ظروف الطارئة دون الحاجة الى كسر ودائعه الآجلة لدى المصارف الأخرى وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كلما كان أداء المصرف أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة، وارتفاع هذه النسبة يعني بان المصرف متحفظ في سياسته الائتمانية لأنه يحتفظ بقسم كبير من موارده المالية على شكل ارصدة او ودائع معطلة. ويعبر على النسبة بالعلاقة[3]:

$$\text{نسبة النقد الى الاصول} = \frac{\text{النقد في الصندوق ولدى المصرف}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100$$

[1] عمر الجهماني، تقييم أداء الشركات، مقالة نشرت في جريدة اخبار.

[2] ادم، يوحنا عبد آل،البيانات المحاسبية واستخدام النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد السابع، 1982م،ص365-367.

[3] منذر طلال والسروجي عنان فتحي المؤمني، مقارنة المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مجلة المنارة، جامعة البيت، المفرق، الأردن، المجلد13،ع2007،2م، ص125.

**الفرع الثاني: نسب التوظيف والاستخدام.**

وهي مجموعة من النسب التي تستخدم لمعرفة المدى الذي ذهب اليه المصرف في تمويل اصوله والمدى الذي ذهب اليه في استخدامها.[1]

**أولا: نسبة التسهيلات الى اجمالي الأصول**

حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على توظيف الصول في شكل تسهيلات ائتمانية، وكلما انخفضت النسبة كان ذلك في مصلحة المصرف بخصوص أداء التزاماته تجاه الايداعات، الا ان هذا غير مسلم به لان انخفاض النسبة يدل على تحفظ المصرف في توظيف الودائع الاستثمارية وبالتالي غياب خاصية جذب الودائع الاستثمارية،[2] ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{التسهيلات الى اجمالي الاصول} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصرف}}{\text{اجمالي الأصول}} \times 100$$

**ثانيا: نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة**

تقيس هذه النسبة مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمار في الأصول الثابتة، هذا وتعد هذه النسبة مؤشرا على نوع التمويل الذي ستحتاجه المؤسسة مستقبلا[3]، ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى الاصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100$$

وتعرف **الأصول الثابتة:** وهي الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقد سائل، كالأبنية الجاهزة والتجهيزات[4].

---

[1] المنصوري، تجربة المصارف الإسلامية في دولة الامارات العربية المتحدة، ص141.

[2] عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ص177.

[3] عقل، "مقدمة في الإدارة المالية" ،ص239-240.

[4] هيز، صامويل ،" المفاهيم المالية الأساسية للمديرين"، سلسلة هارفرد لاساسيات الاعمال، ترجمة: ايمن الطباع، الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، ط2، 2004، ص266.

**الفرع الثالث: نسب الربحية**

تعد ربحية المصرف هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونه، وتعبر نسب الربحية عن مدى كفاءة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمالية، وسيتم التعبير عن نسب الربحية من خلال: نسبة العائد على حقوق ملكية، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على رؤوس المال.[1]

**أولا: نسبة العائد الى اجمالي الأصول**

تقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، بحيث تبحث المصارف دائما عن الزيادة في هذه النسبة، لأنها مقياس لربحية كافة الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، وارتفاع هذه النسبة مؤشر على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية.[2]

ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة:

$$\text{نسبة العائد الى مجموع الاصول} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100$$

ويعرف صافي الأرباح: على أنه الأرباح بعد اقتطاع الضريبة.

**ثانيا: نسبة العائد الى حقوق الملكية**

تقيس هذه النسبة العائد المتحقق عن استثمار اموال المالكين، وتكشف عن أداء الإدارة، ولهذا فان ارتفاع هذه النسبة دليل على أداء الإدارة الكفء، ويمكن ان يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن ارتفاع الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ بالقروض[3]، ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد الى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

---

[1] عقل، مفلح محمد، "مقدمة في الإدارة المالية"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1 ،1429ه، ص 230.

[2] العامري، " الإدارة المالية"، ص117 .

[3] العامري، " الدارة المالية"، ص117-118.

**ثالثا: نسبة العائد الى راس المال.**

و تقيس هذه النسبة العائد المحقق من استثمار راس المال، وهو مقياس للإنتاجية المتحققة من مساهمة أموال الملاك فب العمل [1]، ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد الى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{راس المال}} \times 100$$

**الفرع الخامس: نسب هيكل راس المال.**

حيث تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل اصوله. وارتفاع هذه النسبة يعني زيادة الاعتماد على تمويل الداخلي للأصول، وبالتالي انخفاض المخاطر المالية للمصرف المتمثلة في عدم القدرة على السداد، وانخفاضها يعني انه لا بد من تمويل الأصول بشكل أكبر من حقوق المساهمين. ويعبر عن هذه [2]النسبة بالغلاقة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

**الفرع السادس: نسب المديونية.**

تقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في اعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، [3]وتسمى أيضا بنسب الرافعة المالية.[4]

[1]هيز، "المفاهيم المالية الأساسية للمديرين"، ص45، 271-272 .

[2]رمضان ن زياد سليم وجودة ن محفوظ احمد، " إدارة البنوك "، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط2، 1414ه، 1996، ص273 .

[3]عقل ،" مقدمة في الإدارة المالية " ص236 .

[4] العامري، " الدارة المالية"، ص117

**أولا: نسب المديونية (التمويل)**

تقيس هذه النسبة مقدار مساهمة المودعين في تمويل أصول المصرف، وانخفاض النسبة مؤشر على انخفاض التمويل الخارجي وبالتالي انخفاض مخاطر المصرفية، كما تشير الى مدى الحماية المتاحة للمودعين حال تصفية المصرف.[1] ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الالتزامات للغير}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

**ثانيا: نسبة التمويل الى حقوق الملكية**

وتسمى أيضا بمضاعف الملكية، وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في الأصول المصرف بالمقارنة مع مساهمة المالكين، وعادة مايفضل الدائنون ان تكون هذه النسبة غير مرتفعة، لان انخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية.[2] ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الالتزامات للغير}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

**المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي**

مع التغير الجدري في بيئة الأعمال خاصة في دور الإدارة المالية الذي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أولا حدث تغير جدري في أساليب تقييم الأداء المالي حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي ومن أكثر الأساليب الحديثة في التقييم الاقتصادي ظهر مفهومي القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة.

**أولا: معيار القيمة الاقتصادية المضافة**

1. **لمحة عن معيار القيمة الاقتصادية المضافة:** استخدم معيار الدخل المتبقي خلال الخمسينات من القرن السابق كأساس لتقييم الأداء المالي معوضة في ذلك نقص وعيوب معدل العائد على

[1] الشورابي، عبد الحميد محمد والشورابي محمد عبد الحميد ،" إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية "، منشاة المعارف جلال حزى وشركاؤه، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2002، ص326.

[2] العامري، " الإدارة المالية"، ص112.

الاستثمار من خلال تركيزها على كلفة الاستثمار المستخدم في خلق الربح إلا أن معيار الدخل المتبقي ظل قاصرا هو الآخر في التأثير بشكل مباشر بتعظيم ثروة الملاك أو ظل قاصرا على منح الإدارة المالية في شركات الأعمال القدرة الكاملة في التأثير على ربحية السهم الواحد وبالتالي ضعف التأثير في القيمة السوقية له، بسبب بعض القصور في مقداره والناتج عن الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، علما أن نموذج حساب الدخل المتبقي يتم وفق الصيغة الآتية:[1]

**| الدخل المتبقي = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضرائب – ك (مقدار الاستثمار).**

**حيث ك: المعدل الموزع لكلفة التمويل الكلية ومقدار الاستثمار:** هو الاستثمار الذي تم تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل أي الاستثمار في الأصول الثابتة وصافي رأس المال العامل.

الدخل المتبقي يوفر معلومات ذات قيمة أعلى بالمقارنة بالربح المحاسبي ولما كانت القيمة الاقتصادية المضافة تختلف عن الدخل المتبقي التسويات والتعديلات لأغراض حساب الأرباح المحاسبية ورأس المال المستثمر فإنه يمكن افتراض أن القيمة الاقتصادية المضافة توفر معلومات.

ويعتبر معيار القيمة الاقتصادية المضافة هو الصورة المعدلة لمعيار الدخل المتبقي وهو ناتج من عدم جودة الحسابات الختامية التي تعد وفق المعايير المحاسبية التقليدية وعدم ملائمتها لاقتصاديات التشغيل في شركات الأعمال الأمر الذي جعل صافي ربح العمليات بعد الضرائب وكلفة الاستثمار كمقادير مطلقة يكتنفها التشويه ولا تعبر عن اقتصاديات التشغيل الحقيقية في شركات الأعمال.[2]

وتظهر معادلة القيمة الاقتصادية المضافة بالصورة التالية:[3]

**القيمة الاقتصادية المضافة= الأرباح بعد الضريبة – تكلفة الأموال بعد الضريبة = الإيراد قبل الفائدة والضريبة (1– معدل الضريبة)– (إجمالي رأس المال) (تكلفة الأموال كنسبة مئوية)**

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص244.

[2] المرجع السابق، ص245.

[3] محمد صالح الحناوي، رسمية ذكي قرباتص، الإدارة المالية– مدخل اتخاذ القرارات–، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص95.

حيث يمثل :[1]

- الربح بعد الضريبة: معيار للأرباح الاقتصادية.

- رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:

- ✓ حقوق المساهمين.
- ✓ مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)؛
- ✓ أي أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى.
- ✓ الشهرة المستهلكة.

- تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بياتا المتوقعة.

2. **أهمية القيمة الاقتصادية المضافة:** نظرا لأن القيمة الاقتصادية المضافة تعد من المعايير الهامة المستخدمة لأغراض تقييم الداء الداخلي والخارجي فإن أهمية هذا المعيار تكمن فيما يلي:[2]

- ✓ يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي في ثروة الملاك؛
- ✓ مقياس للأداء المالي والإداري؛
- ✓ معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- ✓ مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- ✓ يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية مندمجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية.

[1] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية-، الجزء الأول، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2004، ص 92.

[2] محمد نجيب دباش، طارق قدوري، مرجع سابق، ص 09.

**ثانيا: معيار القيمة السوقية المضافة**

1. **تعريف القيمة السوقية المضافة:** يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقيةللمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شاملا في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود الى نجاح المؤسسة.[1]

ومن هنا يمكن أن نميز بين مضمون المعيارين، القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة، إذ أن المعيار الأخير يشكل نمطا ومنهجا لتقييم الأداء الداخلي، في حين يعرض معيار القيمة السوقية المضافة تقييما للأداء الخارجي القيمة السوقية المضافة ما هي إلا معيار السوق المالي القيمة التي تنشدها الإدارة المالية لشركة الأعمال وهذه القيمة قد تحققها الإدارة وتضيفها إلى ثروة حملة السهم أو تهدرها إذا ما اتجه الأداء نحو الهبوط، بمعنى آخر هي المقياس النهائي للقيمة التي يتم توليدها او اهدارها من الشركة.[2]

2. **طرق حساب القيمة السوقية المضافة:** يعتبر معيار القيمة السوقية المضافة من المعايير الحديثة لتقييم أداء الشركات وبالتالي هناك العديد من الاتجاهات والمحاولات لإيجاد الطريقة الأمثل الاحتساب وتحديد القيمة السوقية المضافة.[3]

- **طريقة الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية:** ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:[4]

**القيمة السوقية المضافة= القيمة السوقية لحقوق الملكية – القيمة الدفترية لحقوق الملكية=**

**( عدد الأسهم المصدرة) (سعر السهم)- حقوق الملكية التي وفرها المستثمرون**

- **طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية:** وفق هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة ما هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للشركة المتوقعة خلال عمرها الإنتاجي بمعنى آخر هي

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 263.

[2] نفس المرجع السابق، ص 264.

[3] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية-التحليل المالي لمشروعات الاعمال-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 97.

[4] نفس المرجع السابق، ص 265.

خصم التدفق النقدي الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للشركة خلال الزمن. ومن عيوب هذه الطريقة أنها تعتمد على تقدير معدل الخصم لإيجاد القيمة الحالية.

3. **العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة:** تتأثر القيمة السوقية المضافة بعدد من العوامل الرئيسية بعضها يؤثر بالزيادة والآخر بالنقصان ومن هذه العوامل:[1]

- **معدلات النمو:** يقصد بها العلاقة بين النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في الشركة، فيجب أن يكون هناك نموا في الإيرادات وصافي الأرباح التشغيلية تفوق كلفة رأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة.

- **كثافة رأس المال المستثمر:** ويقصد بكثافة رأس المال المستثمر، مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات، أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات كلما زادت القيمة السوقية المضافة نظرا لانخفاض كلفة رأس المال.

- **قيمة هامش الربح:** يقصد بهذه القيمة الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لتحقيق وزيادة قيمة حقوق المساهمين أي أنه كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في قيمة حقوق الملكية كلما زادت القيمة السوقية المضافة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 263.

**خلاصة:**

إن اعتماد قياس وتقييم الأداء المالي من قبل المؤسسة المالية يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء، على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل المؤسسة وخاصة في ظل التطورات والظروف السائدة في اقتصاد السوق والمنافسة والتقلبات والأزمات، فتقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

# الفصل الثاني:

# دراسة ميدانية لتقييم الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

**تمهيد**

تسعى كل مؤسسة مهما كان نوع نشاطها لتحقيق الأهداف التي رسمتها وهي تسهر على حسن تطبيق السياسات المالية التي وضعتها، لكن قد تحدث هناك بعض التغيرات المستقبلية غير المتوقعة للمؤسسة، لذلك من مصلحتها اتخاذ القرارات المناسبة التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها وذلك من خلال الاعتماد على تقنية لتقييم أدائها المالي.

ومن هذه المؤسسات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي اخترناها لتكون محل الدراسة وقد تم تقسيم الجانب التطبيقي إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: نتائج تطبيق نسب تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: تحليل نتائج تطبيق نسب تقييم الأداء المالي

## المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي؛ مهمته تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي. في بداية المشوار تكون البنك من مئة وأربعين وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وقد تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفة في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية.

### المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

"إن إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت إلى ميلاد بنك جديد متخصص في الزراعة والتنمية الريفية؛ إذ يشغل مكانة هامة داخل النظام المصرفي الجزائري ويندرج ضمن دائرة البنوك التجارية.

تم إنشاؤه بموجب المرسوم 82 / 106 المؤرخ في 13/03/ 1982 برأس مال قدره 2.2 مليار دينار أما الآن فهو يعد شركة مساهمة ذات رأس مال 33 مليار دينار. مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة وقيمة كل حصة هي مليون دج بمساهمة صناديق المساهمة التابعة للدولة ورأسمال البنك قابل للتعديل سواء بزيادة مبلغ المساهمة بدخول مساهمين جدد أو بنقصانه في حالة تحويل شركة أخرى، وقد حدد هذا فعلا بتاريخ 25سبتمبر 1995 في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري BNA. ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلتها البشرية صنف البنك من طرف قاموس محاسبة البنك BANKERS ALMONOCH (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية، ويحتل كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف" [1]

ومن أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها البنك في التمويل هي":

- الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.
- الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.
- بالإضافة الى دلك يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

[1] المرسوم 106/8 المؤرخ في 1982/03/13 المتضمن انشاء BADR.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

**الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سطيف**

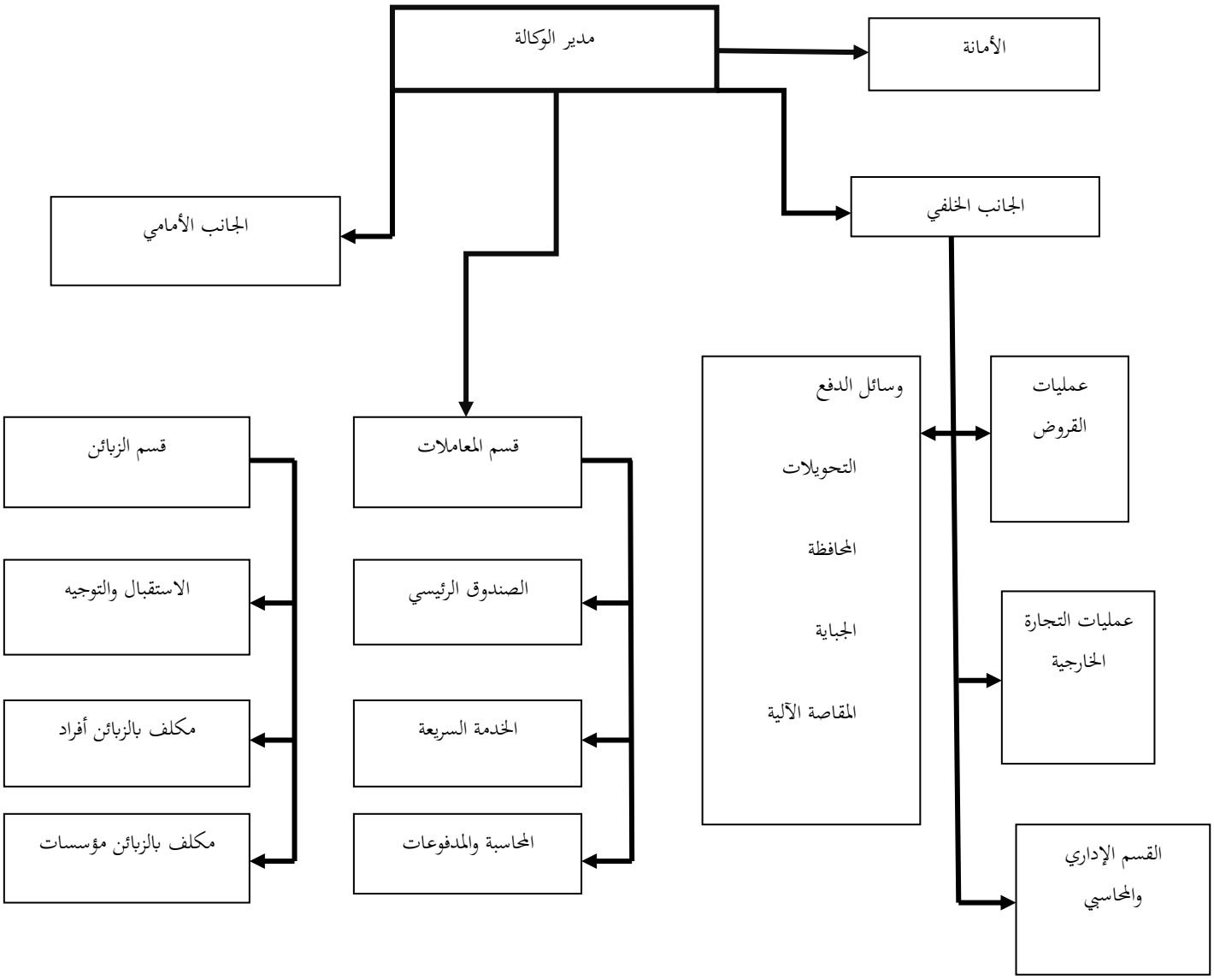


**المصدر:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سطيف

**المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في التمويل الفلاحي وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي":

– وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم تنمية القطاع الفلاحي؛ الري؛ الصيد؛ والنشاطات الحرفية.

– القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، وتساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء؛ أطباء الأسنان؛ البيطريون؛ الحرفيون؛ والصناعة التقليدية والتجار الخواص.

– اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

القيام بالعمليات التالية:

– منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

– معالجة جميع العمليات البنكية (قروض؛ صرف؛ خزينة).

التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.

– تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

– انشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

– الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي"[1].

**أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

"يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى. وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية المواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفي.

[1] www.badr-bank.net، consulte le 21/2006/13

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة، وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية. حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30 % من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

تحسين نوعية وجودة الخدمات.

- تحسين العلاقات مع الزبائن.

- الحصول على أكبر حصة من السوق.

- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية[1].

[1] زهرة بن يخلف، "ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك التجارية "، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، المركز الجامعي بشار يومي 24 و25 افريل ،سنة 2005 ، ص8

**المبحث الثاني: نتائج تطبيق نسب تقييم الأداء المالي**

**المطلب الأول: نتائج تطبيق نسب السيولة**

**الفرع الأول: نتائج تطبيق نسبة النقد إلى إجمالي الأصول.**

**الجدول (1) يبين نتائج تطبيق نسبة النقد الى إجمالي الأصول**

**الوحدة = 1000دج**

| السنوات | النقد في الصندوق ولدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية | مجموع الاصول | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 2013 | 67803525 | 132983970 | 99،50 | - |
| 2014 | 81264583 | 150787877 | 89،53 | 91،2 |
| 2015 | 84483881 | 157073195 | 79،53 | 11،-0 |
| 2016 | 74658569 | 162772269 | 87،45 | 92،-7 |
| 2017 | 89962379 | 193573057 | 47،46 | 61،0 |
| 2018 | 89902860 | 210343613 | 74،42 | 73،-3 |
| 2019 | 99616004 | 248632694 | 07،40 | 68،-2 |
| **المتوسط** | 57،83955971 | 1،179452382 | 78،46 | - |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة الدراسة

من خلال الجدول يلاحظ ان نسبة النقد الى اجمالي الأصول خلال فترة الدراسة قد تراوحت ما بين50%، 99سنة 2013م و87،45% سنة 2016م، ليصل متوسطها الى 46%،78وشكل رقم 2 يوضح تطور نسبة النقد الى اجمالي الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**الشكل رقم (2): نسبة النقد الى اجمالي الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

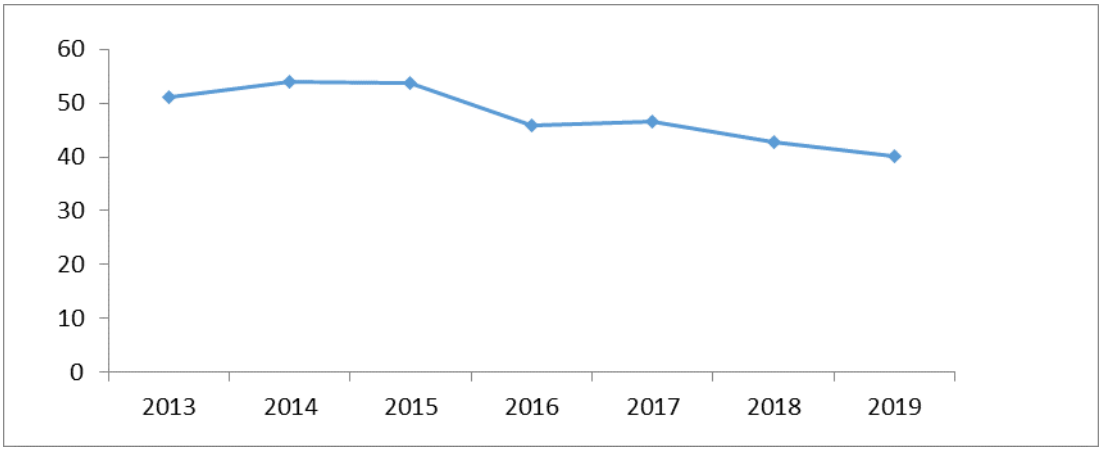

وكما يلاحظ من خلال الشكل فان النسبة اخذت بالتزايد ابتداءا من سنة 2013الى سنة 2016 بشكل متزايد مما يدل على قدرة المصرف في الوفاء على التزاماته في الظروف الطارئة، ثم اخذت بالانخفاض في الفترة الموالية أي من سنة 2016 الى سنة 2019 بشكل منخفض.

**المطلب الثاني: نتائج تطبيق نسب التوظيف والاستخدام**

**الفرع الأول: نتائج تطبيق نسبة التسهيلات الى اجمالي الأصول:**

**الجدول (2): يبين نسبة التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الأصول في بنك البركة الجزائري**

**الوحدة = 1000دج**

| السنوات | التسهيلات الائتمانية المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية | مجموع الاصول | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 2013 | 58737466 | 132983970 | 17،44 | - |
| 2014 | 58468582 | 150787877 | 78،38 | 39،-5 |
| 2015 | 63519599 | 157073195 | 44،40 | 66،1 |
| 2016 | 80887988 | 162772269 | 69،49 | 25،9 |
| 2017 | 96453704 | 193573057 | 83،49 | 13،0 |
| 2018 | 110711012 | 210343613 | 63،52 | 81،2 |
| 2019 | 139747012 | 248632694 | 21،56 | 57،3 |
| **المتوسط** | 71،86932194 | 1،179452382 | 44،48 | - |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفيةلفترة الدراسة

من خلال الجدول يلاحظ ان نسبة التسهيلات الى اجمالي الأصول انحصرت بين 17%،44 سن2013م و69،%49 سنة 2016 م وبمتوسط 44%،48 خلال الفترة المدروسة ويرجع سبب تدني النسبة الى الزيادة في اجمالي الأصول حيث كانت اكبر مقارنة بالزيادة في حجم التسهيلات الممنوحة . كما هو مبين في الشكل (3) :

**الشكل رقم (3): حجم التسهيلات الممنوحة**

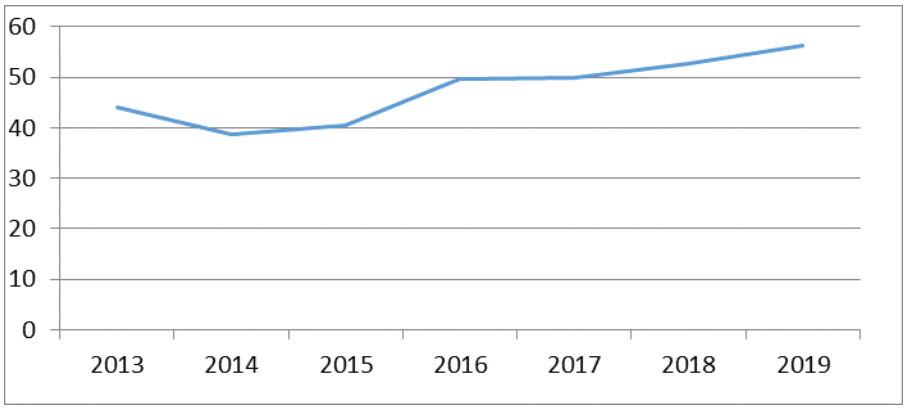

و بناءا على ما سبق فقد شهدت النسبة مرحلتين الأولى ما بين سنة 2013م و2016م حيث عرفت هذه المدة تناقص بشكل منخفض، والمرحلة الثانية ما بين سنة 2016م و2019م تزايدت النسبة بشكل منخفض.

**الفرع الثاني: نتائج تطبيق نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة**

**الجدول (3): نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

| السنوات | حقوق الملكية بنك الفلاحة والتنمية الريفية | الاصول الثابتة | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 2013 | 12869297 | 2463535 | 39،522 | - |
| 2014 | 13912833 | 2538347 | 11،548 | 71،25 |
| 2015 | 15104784 | 2829494 | 83،533 | 27،-14 |
| 2016 | 16038871 | 2874901 | 89،557 | 06،24 |
| 2017 | 16597701 | 3027899 | 16،548 | 73،-9 |
| 2018 | 16904501 | 3374185 | 00،501 | 16،-47 |
| 2019 | 17238313 | 3553182 | 15،485 | 84،-15 |
| **المتوسط** | 14،15523757 | 2951649 | 94،525 | - |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة الدراسة

يلاحظ من خلال الجدول ان نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة قد تراوحت بين 522، 39% سنة 2013م و557.89 % سنة 2016م بمتوسط 525%،94 وكما هو موضح في الشكل رقم (4).

**الشكل رقم (4): نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

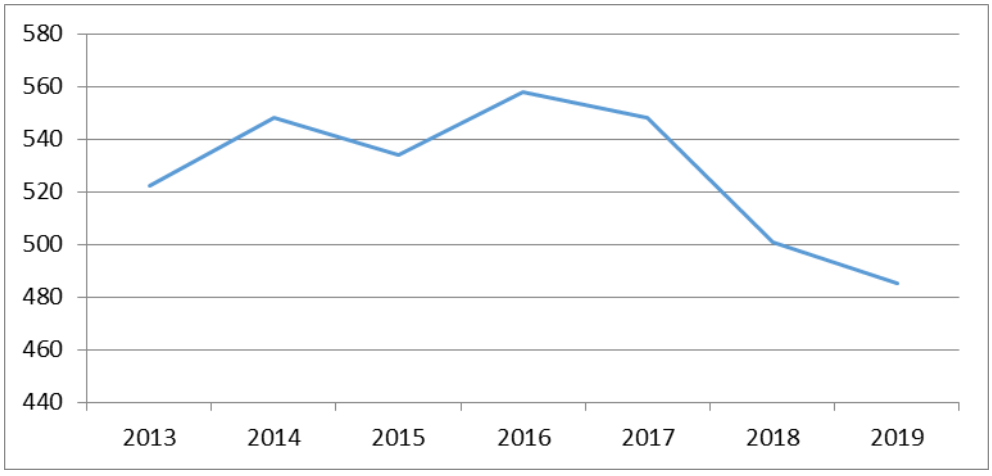

عموما فان النسبة وفي أدني مستوياتها قد تجاوزت 450% وهذا مؤشر إيجابي على ان البنك يتمتع بمصادر تمويل طويلة الاجل متاحة لمواجهة الأصول الثابتة، مع فائض يستثمر في الأصول المتداولة.

**المطلب الثالث: نتائج تطبيق نسب الربحية**

**الفرع الأول: نتائج تطبيق نسبة العائد إلى اجمالي الأصول**

**الجدول (4): نسبة العائد الى اجمالي الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

| السنوات | صافي الارباح لبنك البركة | مجموع الاصول | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 3201 | 3778298 | 132983970 | 84،2 | - |
| 4201 | 4190030 | 150787877 | 78،2 | 06،-0 |
| 5201 | 4092489 | 157073195 | 61،2 | 17،-0 |
| 6201 | 4306605 | 162772269 | 65،2 | 04،0 |
| 7201 | 4107918 | 193573057 | 12،2 | 52،-0 |
| 8201 | 3983568 | 210343613 | 89،1 | 23،-0 |
| 9201 | 3548415 | 248632694 | 43،1 | 47،-0 |
| المتوسط | 143،4001046 | 1،179452382 | 23،2 | - |

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يشهد أي خسارة خلال الفترة بين سنتي 2013م و2019م الامر الذي اثر إيجابا على نسبة العائد الى اجمالي الأصول، وتميزت هذه الأخيرة بالتذبذب حيث تراوحت النسبة بين 1.43 % سنة 2019م 2 %84،سنة 2013م، وبمتوسط 2.23% ، والشكل رقم (5) يوضح تطور نسبة العائد الى اجمالي الأصول.

**الشكل رقم (5): نسبة العائد الى اجمالي الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

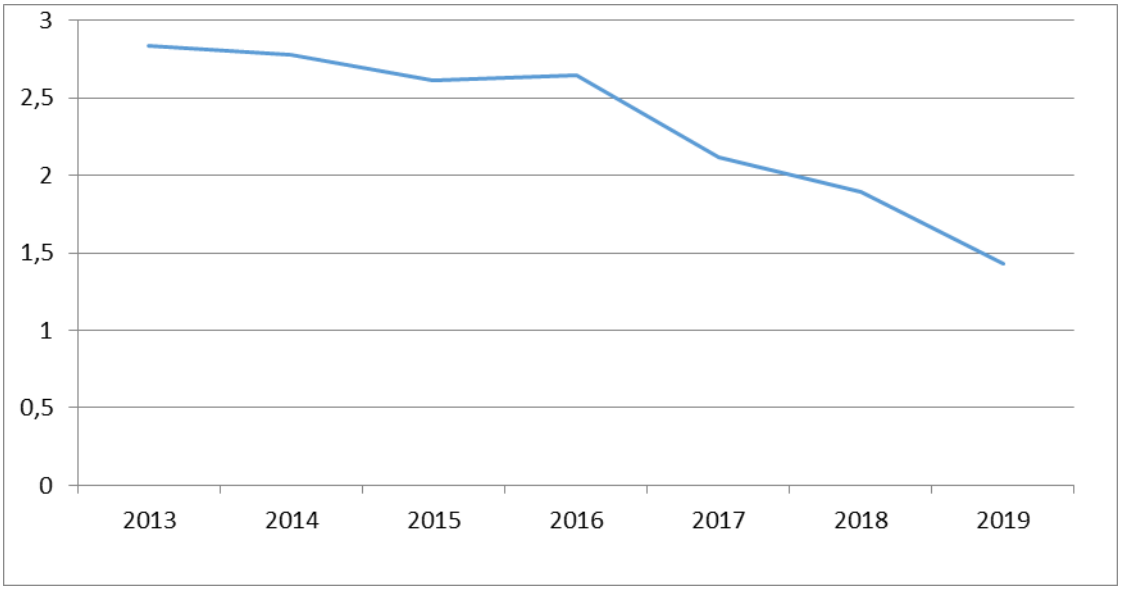

**الفرع الثاني: نتائج تطبيق نسبة العائد الى حقوق الملكية**

**الجدل رقم (5): نسبة العائد الى حقوق الملكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

| السنوات | صافي الارباح لبنك البركة | حقوق الملكية | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 3201 | 3778298 | 12869297 | 36،29 | - |
| 4201 | 4190030 | 13912833 | 12،30 | 76،0 |
| 5201 | 4092489 | 15104784 | 09،27 | 02،-3 |
| 6201 | 4306605 | 16038871 | 85،26 | 24،-0 |
| 7201 | 4107918 | 16597701 | 75،24 | 10،-2 |
| 8201 | 3983568 | 16904501 | 57،23 | 18،-1 |
| 9201 | 3548415 | 17238313 | 58،20 | 98،-2 |
| **المتوسط** | **143،4001046** | **14،15523757** | **77،25** | - |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يلاحظ من خلال الجدول ان نسبة العائد الى حقوق الملكية خلال فترة الدراسة قد تراوحت بين 20.58% سنة 2019 و36،29% سنة 2013م وبمتوسط 25%،77، تتميز هذه الفترة بالتذبذب والشكل رقم(11) يوضح تطور هذه النسبة.

**الشكل رقم (6): نسبة العائد الى حقوق الملكية بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

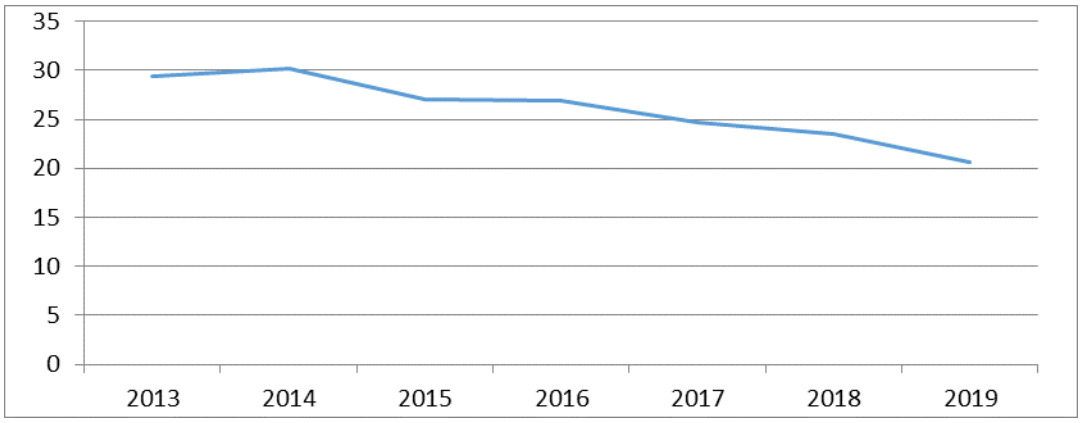


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة الدراسة

عموما لم يختلف وكثيرا تطور نسبة العائد الى حقوق الملكية إذا ما قورن مع تطور نسبة العائد الى اجمالي الأصول، حيث يكاد يتطابق الشكل الأول مع الشكل الثاني، الا ان هناك اختلافا كبيرا من حيث قيمة النسبة.

**الفرع الثالث: نتائج تطبيق نسبة العائد الى راس المال**

**جدول رقم (6): نسبة العائد الى راس المال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**الوحدة = 1000دج**

| السنوات | صافي الارباح لبنك البركة | رأس المالي | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 3201 | 3778298 | 10000000 | 78،37 | - |
| 4201 | 4190030 | 10000000 | 90،41 | 12،4 |
| 5201 | 4092489 | 10000000 | 92،40 | 98،-0 |
| 6201 | 4306605 | 10000000 | 07،43 | 14،2 |
| 7201 | 4107918 | 10000000 | 08،41 | 99،-1 |
| 8201 | 3983568 | 10000000 | 84،39 | 24،-1 |
| 9201 | 3548415 | 15000000 | 66،23 | 18،-16 |
| **المتوسط** | **143،4001046** | **71،10714285** | **34،37** | - |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة الدراسة

ومن خلال الجدول فقد تميزت هذه النسبة بالتذبذب خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين 23.66% سنة 2019م و78%،37 سنة 2013م وبمتوسط34%،37 وشكل رقم (07) يوضح نسبة العائد الى راس المال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**الشكل (7): نسبة العائد الى راس المال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

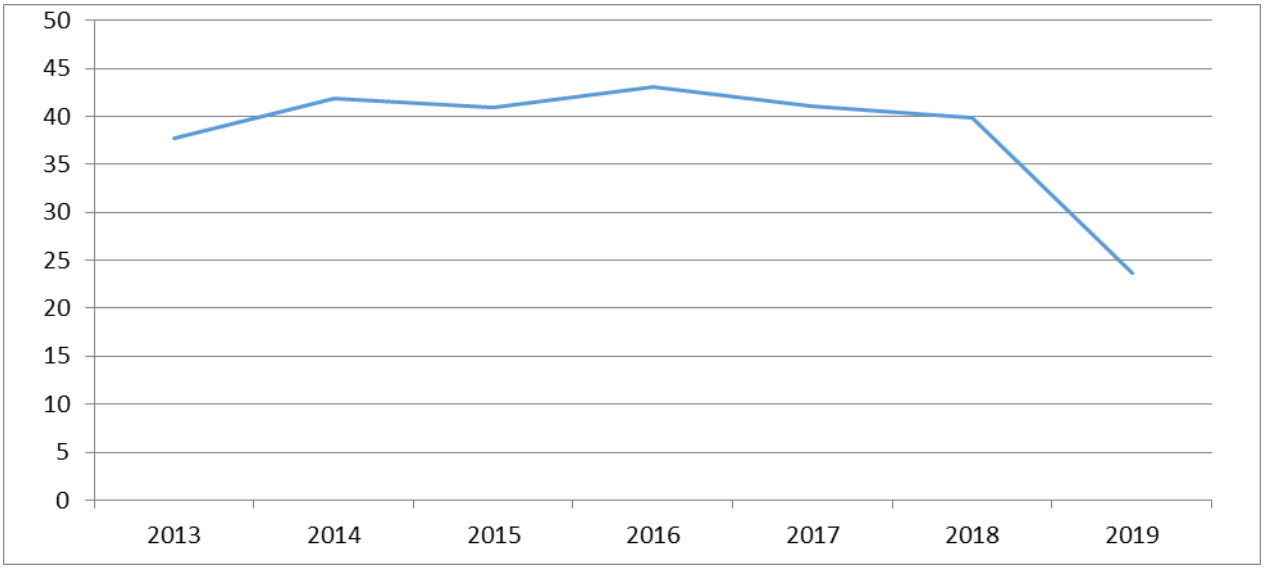


**المصدر: من** اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة الدراسة

عموما لم يختلف وكثيرا تطور نسبة العائد الى حقوق الملكية اذا ما قورن مع تطور نسبة العائد الى اجمالي الأصول، حيث يكاد يتطابق الشكل الأول مع الشكل الثاني، الا ان هناك اختلافا كبيرا من حيث قيمة النسب.

**المطلب الرابع: نتائج تطبيق نسب هيكل رأس المال**

**الفرع الأول: نتائج تطبيق نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول**

**الجدول (7): نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

| السنوات | حقوق الملكية لبنك البركة | اجمالي الاصول | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 3201 | 12869297 | 132983970 | 68،9 | - |
| 4201 | 13912833 | 150787877 | 23،9 | 45،-0 |
| 5201 | 15104784 | 157073195 | 62،9 | 39،0 |
| 6201 | 16038871 | 162772269 | 85،9 | 24،0 |
| 7201 | 16597701 | 193573057 | 57،8 | 28،-1 |
| 8201 | 16904501 | 210343613 | 04،8 | 54،-0 |
| 9201 | 17238313 | 248632694 | 93،6 | 10،-1 |
| **المتوسط** | **14،15523757** | **1،179452382** | **65،8** | - |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة الدراسة

يلاحظ من الجدول ان نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول خلال فترة الدراسة قد تراوحت9،%68 سنة 2013م و6%،93سنة 2019 م وبمتوسط 8.65% والشكل رقم (08) يوضح تطور نسبة حقوق ملكية الى اجمالي الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**الشكل (8): نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

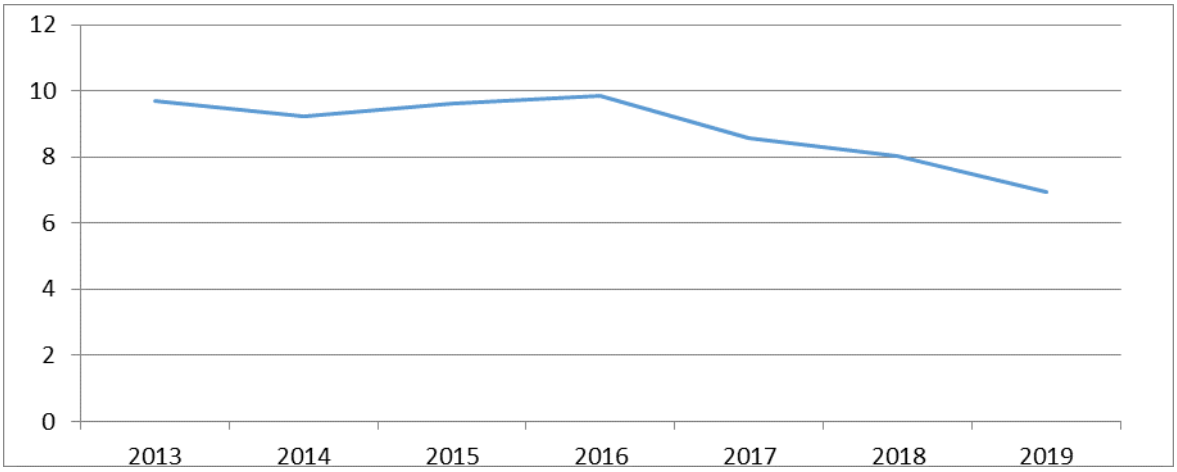


نلاحظ انخفاض النسبة لتبلغ أدني نسبة لها سنة 2019م ويستوجب على إدارة البنك تمويل الأصول بشكل أكبر من حقوق المساهمين.

## المطلب الخامس: نتائج تطبيق نسب المديونية

### الفرع الأول: نتائج تطبيق نسبة المديونية (التمويل)

**الجدول رقم (8): نسبة التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

| السنوات | مجموع التزامات الغير بنك الفلاحة والتنمية الريفية | اجمالي الاصول | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 3201 | 103299484 | 132983970 | 68،77 | - |
| 4201 | 116528661 | 150787877 | 28،77 | 40،-0 |
| 5201 | 125449237 | 157073195 | 87،79 | 59،2 |
| 6201 | 131190932 | 162772269 | 60،80 | 73،0 |
| 7201 | 154576517 | 193573057 | 85،79 | 74،-0 |
| 8201 | 170152183 | 210343613 | 89،80 | 04،1 |
| 9201 | 207944559 | 248632694 | 64،83 | 74،2 |
| **المتوسط** | **9،144163081** | **1،179452382** | **34،80** | - |

يلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التمويل (اجمالي الدين الخارجية الى اجمالي الأصول) قد تراوحت بين 68،77%سنة 2013م و83.64 % سنة 2019 وبمتوسط 80%،34و تميزت هذه النسبة عموما بالتذبذب كما هو مبين في الشكل (09) حيث شهدت ارتفاعا بنسب متفاوتة الا ان هذا دليل على توجه المصرف الى ارتفاع حجم الودائع لديه، وبالتالي زيادة المخاطر المصرفية.

**الشكل (9): توجه المصرف الى ارتفاع حجم الودائع**

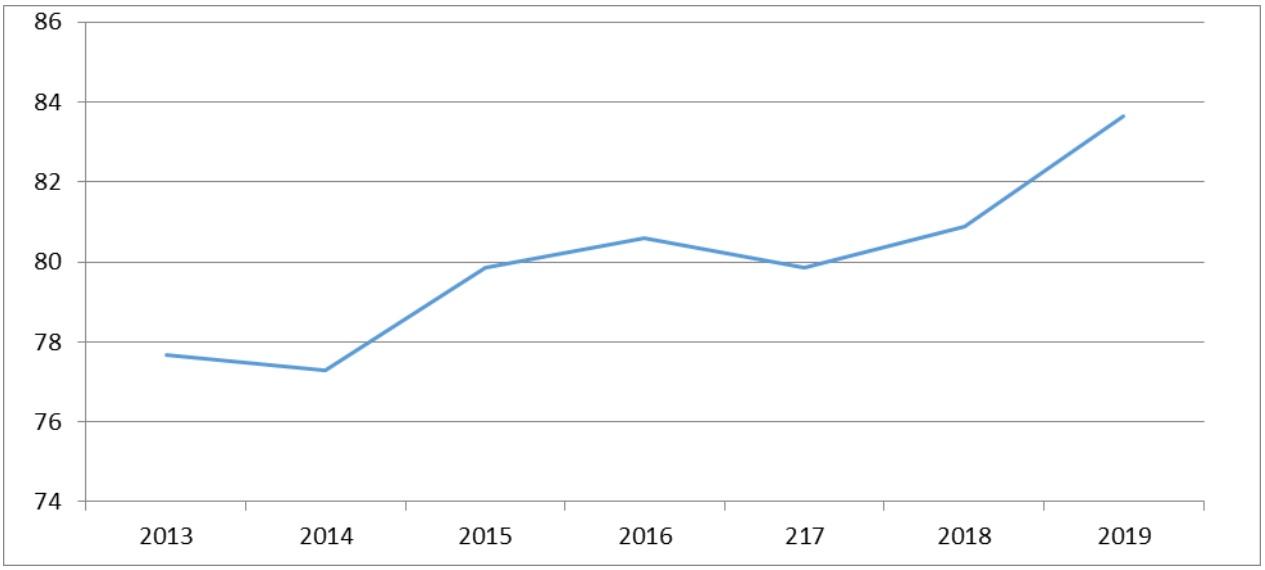

**الفرع الثاني: نتائج تطبيق نسبة التمويل الى حقوق الملكية**

**الجدول رقم (9): نسبة التمويل الى حقوق الملكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

| السنوات | مجموع التزامات الغير بنك الفلاحة والتنمية الريفية | حقوق الملكية | النسبة | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| 2011 | 103299484 | 12869297 | 68،802 | - |
| 2012 | 116528661 | 13912833 | 56،837 | 88،34 |
| 2013 | 125449237 | 15104784 | 53،830 | 04،-7 |
| 2014 | 131190932 | 16038871 | 96،817 | 57،-12 |
| 2015 | 154576517 | 16597701 | 31،931 | 36،113 |
| 2016 | 170152183 | 16904501 | 55،1006 | 24،75 |
| 2017 | 207944559 | 17238313 | 29،1206 | 74،199 |
| المتوسط | 9،144163081 | 14،15523757 | 66،928 | - |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة الدراسة

يتضح من الجدول ان نسبة التمول الى حقوق الملكية قد تراوحت بين 802، 68% سنة 2013م و1206،29% سنة 2019م بمتوسط 928،66%، ومن خلال الشكل رقم (10) يتضح ان نسبة تميزت بالتذبذب وأيضا الانخفاض الطفيف سنة 64م الراجع بالدرجة الأولى لزيادة حجم حقوق الملكية بسبب زيادة راس المال، مقارنة بحجم الديون الخارجية .

**الشكل (10): حجم حقوق الملكية**

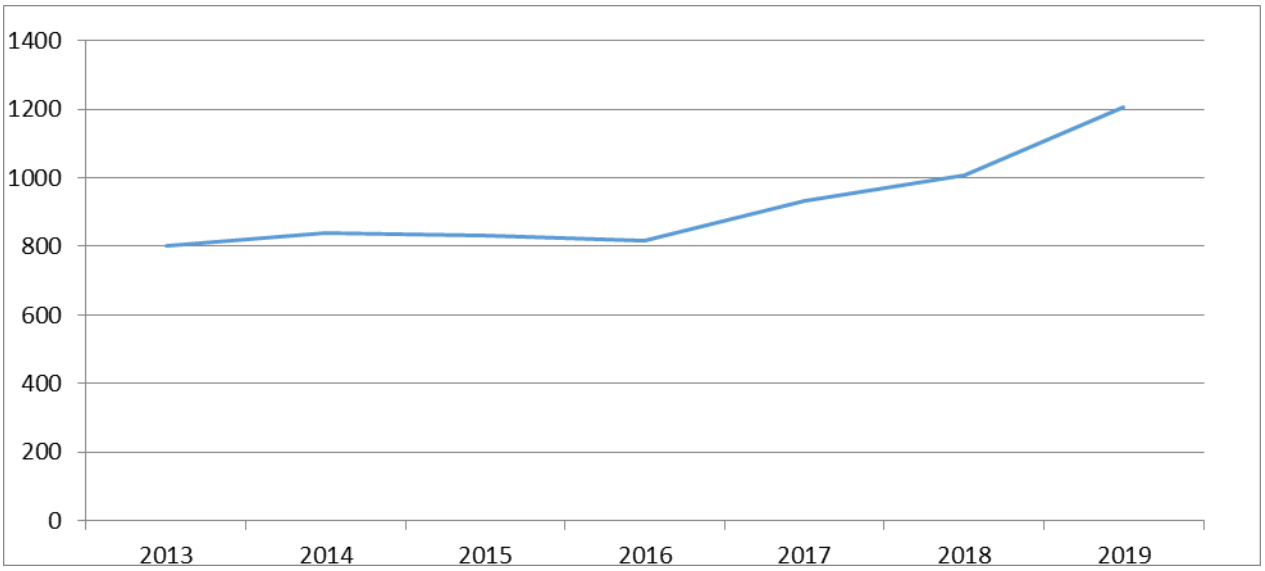


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة الدراسة

## المبحث الثالث: تحليل نتائج تطبيق نسب تقييم الاداء المالي

### المطلب الأول: تحليل نسب السيولة

#### الفرع الأول: تحليل نسبة النقد إلى إجمالي الأصول

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة النقد في الصندوق عام 2013 كانت50%،99 ثم ارتفعت إلى 53.89%، 53.79% خلال سنتي 2015،2014 على التوالي، ثم انخفضت سنة 2016 بنسبة 45.87% لترتفع مجددا خلال سنة 2017 بنسبة 46.47%، ثم عاودت الانخفاض خلال سنة 2018بنسبة 42.47% لتبلغ أدنى مستوى لها خلال السنة الأخيرة من الدراسة 2019 بمقدار40.07%.

ويتضح من هذا التحليل أن البنك كان أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماته خلال السنوات الثلاثة الأولى من البحث مقارنة بالسنوات الأربعة الأخيرة والتي شهدت انخفاضا متواصلا وهذا دليل على احتفاظ البنك بقسم أقل من موارده المالية التي هي في شكل أرصدة أو ودائع معطلة.

### المطلب الثاني: تحليل نسب التوظيف والاستخدام

#### الفرع الأول: تحليل نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول

لقد شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية تذبذبا واضحا خلال السنوات الأولى من الدراسة حيث في سنة 2013 سجلت نسبة قدرها 44.17% ثم انخفضت سنة 2014 لتسجل أدنى نسبة لها 38.78%،و راحت ترتفع تدريجيا ابتداءا من سنة 2015 بنسبة 40.44% وارتفعت أكثر سنة 2016 بنسبة 49.69% ثم 49.83% سنة 2017 و52.63 % سنة 2018 لتبلغ أعلى مستوى لها سنة 2019 بنسبة 56.21% وبلغ متوسطها العام 48.44%، وهي نسبة مقبولة لأن ارتفاعها ليس في مصلحة البنك عند التزاماته تجاه الإيداعات ولكن انخفاضه أيضا غير جيد فهو يدل على تحفظ المصرف في توظيف ودائعه الاستثمارية.

#### الفرع الثاني: تحليل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة

لقد شهد بنك الفلاحة والتمية الريفية تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة خلال المدة المبحوثة حيث سجلت عام 2013 نسبة 522.39% ثم ارتفعت عام 2014 عن عام 2013 بنسبة تغير قدرها 25.71%وراحت تنخفض تدريجيا بنسبة تغير قدرها 14.27 % عام 2015 لتعود وترتفع سنة 2016 بنسبة تغير قدرها 24.06%، أما في بقية السنوات2017 و2018 و2019 انخفضت تدريجيا لتصل أدنى نسبة لها في السنة الأخيرة 485.15% وبلغ متوسطها العام 524.94%

وتدل على التوظيف الجيد للبنك لأمواله، وهذا مؤشر جيد من حيث كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمار في الأصول الثابتة.

**المطلب الثالث: تحليل نسب الربحية**

**الفرع الأول: تحليل نسبة العائد إلى إجمالي الأصول**

من خلال الجدول يلاحظ الانخفاض المستمر لنسبة العائد إلى إجمالي الأصول على مر سنوات البحث عدا سنة 2016 التي سجلت تحسنا نسبيا بمقدار 2.65%، ليعود للانخفاض مجددا عام 2017 وأدنى مستوى للعائد كان عام 2019 مقدر ب 1.43%، وهذا الانخفاض يعتبر مؤشر غير جيد للبنك بما يعني تراجع في كفاءة سياسات البنك الاستثمارية والتشغيلية وبالتالي تراجعها في تحقيق أرباحها من مجمل استثماراتها.

**الفرع الثاني: تحليل نسبة العائد إلى حقوق الملكية**

يلاحظ بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أن نسبة العائد إلى حقوق الملكية قدرت ب 29.36 % سنة 2013، ثم ارتفعت هذه النسبة سنة 2014 لتبلغ 30.12% ثم سجلت انخفاضا تدريجيا في سنوات 2015 و2016 و2017و2018 و2019 عندما بلغت على التوالي 27.09% و26.85%و 24.75%و 23.57% 20.58%، بينما كان المتوسط العام لجميع السنوات مقدر ب25.77% ونرجح هذا التذبذب في نسبة العائد إلى قلة كفاءة قرارات استثمار أموال المالكين وأداء الإدارة الغير كفؤ.

**الفرع الثالث: تحليل نسبة العائد إلى رأس المال**

إن نسبة العائد قد ارتفعت عام 2014 عن عام 2013 بمقدار 41.90% بنسبة تغير قدرها 4.12، ثم انخفضت تدريجيا خلال سنة 2015 بنسبة قدرها 40.92 %لترتفع مجددا عام 2016 حيث بلغت أعلى مستوى لها بنسبة قدرها 43،07%،ثم عاودت الانخفاض تدريجيافي السنوات الأخيرة 2017 و2018 و2019 بنسب قدرها 41.08%،39.84%،23.66%على التوالي وبلغ متوسطها 37.34%نسبة العائد إلى رأس المال هو نسبة الربحية أو الأداء ومقياس قيم الذي يقيس كم المستثمرين يكسبون على رأس المال، من خلال النتائج المحصل عليها يمكن القول أن العائد ليس سيئ على الإطلاق وهو عائد مرضي بالنسبة للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**المطلب الرابع: تحليل نسب هيكل رأس المال**

**الفرع الأول: تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول**

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بلغت نسبة قدرها 9.68% ثم انخفضت خلال سنة 2014 بنسبة 9.23% وعاودت الارتفاع خلال السنة الموالية 2015 بمقدار 9.62% ،ثم ارتفعت أكثر سنة 2016 لتسجل أعلى مستوى لها بنسبة 9.85%، وراحت تنخفض أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة 8.57% سنة 2017 و8.04% لتصل إلى أدنى نسبة في السنة الأخيرة من الدراسة 2019 بنسبة 6.93 %و قدر متوسطها 8.65%، أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمكنه أن يمول 8.65% فقط من إجمالي أصوله من خلال أمواله الذاتية لهذا يجب على البنك أن يمول أصوله بشكل أكبر من حقوق المساهمين دون الاعتماد في تمويل استخداماته على التمويل الخارجي لتفادي خطر الوقوع في حالة عجزه عن سداد التزامات الغير.

**المطلب الخامس: تحليل نسب المديونية**

**الفرع الأول: تحليل نتائج نسب المديونية (التمويل)**

يلاحظ من دراسة نسبة المديونية ارتفاعها سنة 2013 عن سنة 2014 بنسبة قدرها 77.68% ونسبة تغير قدرها 0.40% ثم ارتفعت سنة 2015 عن سنة 2014 بنسبة تغير 2.59% وارتفعت أكثر سنة 2016 بنسبة تغير قدرها 0.73%، ثم انخفضت سنة 2017 بنسبة تغير 0.74%ثم راحت ترتفع تدريجيا خلال السنتين 2018 و2019 لتبلغ أعلى مستوى لها في السنة الأخيرة بنسبة 83.64% وبلغ متوسطها 80.34% وهي نسبة مرتفعة تدل على اعتماد البنك على التمويل الخارجي بشكل كبير وبالتالي ارتفاع المخاطر المصرفية.

**الفرع الثاني: تحليل نسبة التمويل الى حقوق الملكية**

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل إلى حقوق الملكية شهدت ارتفاع بشكل عام في جميع سنوات البحث حيث ارتفعت سنة 2012 عن 2011 بنسبة تغير قدرها 34.88 % ولكنها خلال السنتين 2013 و2014سجلت انخفاضا تدريجيا مما يعتبر مؤشر جيد للبنك لأن انخفاضها يمثل حماية بالنسبة للدائنين في حالة التصفية غير أنها عاودت الارتفاع ابتداءا من سنة 2015 بنسبة تغير قدرها 113.36%لترتفع أكثر في السنتين الأخيرتين من الدراسة ليبلغ بذلك المتوسط العام 928.66%وهو ما يجعل الدائنون في مأنى للتعرض للخطر في المستقبل.

**خلاصة:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين أن التسيير الكفء والفعال والتقييم الجيد لأداء المؤسسة المالية يرتكز على قواعد وقوانين علمية، ولكي تستطيع المؤسسة الوصول إلى غايتها وأهدافها المسطرة ينبغي التركيز على الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم وظائف المؤسسة، حيث بدونها لا يمكن للمؤسسة القيام بنشاطات أخرى وضمان توازنها المالي، ومن خلال دراستنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أظهرت نتائج التقييم نسب إيجابية عن بعض جوانب نشاط المؤسسة مما يقتضي متابعة هذه النتائج وتعزيزها وتنميتها وعدم تركها فقد تتعرض إلى الضعف مع مرور الزمن

# خاتمة

**خاتمة:**

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في التأكد من أن المؤسسة قامت بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، ويعبر تقييم الأداء المالي أيضا عن تشخيص وتقييم النتائج المحققة وقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، كما يعتبر تقييم الأداء المالي تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة.

تستخدم النسب المالية كأداة لتحليل الأداء المالي للمؤسسة بشكل واسع من قبل الباحثين والمحللين، كون هذه النسب لها محتوى معلومات تفيد في عدة مجاميع رئيسية هي السيولة، التوظيف، الربحية، السوق والمديونية وتعكس كل نسبة أداء ونشاط معين من أنشطة البنك.

**أولا: النتائج النظرية**

- تتمثل عملية تقييم أداء المؤسسة المالية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن.
- تعد عملية تقييم الأداء المالي تشخيص لصحة المؤسسة المالية لمعرفة قدرتها على مجابهة المستقبل.
- تهدف عملية تقييم الأداء للتأكد من استخدام الموارد المتاحة من جهة **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**، وكذا التحقق من أن القوائم المالية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة أخرى.
- يعتبر التقييم بالنسب المالية أسلوب تقليدي لكنه فعال في تقييم الأداء المالي **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- التقييم باستخدام أساليب مختلفة لا يؤدي بالضرورة إلى نفس النتائج، وإنما كل نتيجة مكملة لنتيجة أخرى.
- استقرار المؤسسة عند مستوى جيد لا يعني أنها بعيدة عن خطر الفشل.
- تقييم الأداء يسمح بالوقوف على نقاط القوة والضعف، وعليه فهو يسمح بتدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في المؤسسة **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

- لا يمكن الحكم على أن البنك كفؤ إذا ما لم يصل إلى تحقيق الفعالية الكافية في الحفاظ على مستوى معين من الكفاءة وعليه لا يمكن استثناء أو نفي أي من عنصري الكفاءة ولا الفعالية، بمعنى أنه لا تتم عملية التقييم إلا بتضافر العنصرين معا.
- تعتبر عملية تحديد الأداء الخطوة الأولى التي تخطوها المؤسسة في عملية تقييم أدائها.
- القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة من أكثر الأساليب الحديثة في التقييم الاقتصادي.

**ثانيا: النتائج التطبيقية**

- احتجنا في دراستنا إلى الميزانيات المالية للبنك وبالتالي لا يمكننا إثبات أو نفي **الفرضية الرابعة.**
- تسجيل ارتفاع في نسب السيولة التي تم قياسها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا يعكس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه المودعين و**هذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.**
- تسجيل انخفاض في نسب الربحية التالية: العائد على إجمالي الأصول، العائد على حقوق الملكية، إذ أن البنك يشهد تراجعا في عوائده وربحيته بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق قرارات الاستثمار الأنجح لأمواله إذ أن البنك يواجه صعوبة في إدارة استثماراته وفي توليد الأرباح من ودائعه.
- يمول البنك معظم استخداماته من موارده الداخلية المتمثلة في حقوق الملكية
- نسب التوظيف مقبولة مقارنة بالسنوات الماضية.
- انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب انخفاض الديون.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية قادر على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.

**التوصيات:**

بناء على النتائج المتواصل إليها قمنا باقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة متابعة الأداء المالي لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- على البنك أن يولي اهتمام كبيرا بعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

- يجب على البنك أن يتبع سياسة الاعتماد على التمويل الذاتي، لأنه يساعدها على الاحتفاظ باستقلاليتها المالية، ولا يؤثر على الخطط المستقبلية لها.
- ضرورة تطوير كفاءتها الخدمية والإدارية لكي تعمل على تحقيق أهدافها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية بإتباع استراتيجية تقييم الأداء
- إصدار معايير علمية ملائمة لتقييم الأداء المالي للبنك.
- من الأفضل للبنك أن يعطي أهمية للسيولة حتى لا تصبح عاجزة عن تمويل احتياجاتها في الوقت المناسب.
- نقترح على المؤسسة القيام بدراسات حول امكانية التعرض للفشل المالي، وذلك للتنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

# قائمة المراجع

**قائمة المصادر والمراجع**

**أولا: باللغة العربية:**

**كتب**

1. ادريس ثابت عبد الرحمن والمرسي جمال الدين محمد الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006 .

2. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلميةللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، .

3. رمضان ن زياد سليم وجودة ن محفوظ احمد، " إدارة البنوك "، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط2، 1414ه، 1996.

4. الشورابي، عبد الحميد محمد والشورابي محمد عبد الحميد ،" إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية "، منشاة المعارف جلال حزى وشركاؤه، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2002، ص326.

5. عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية

6. عقل، مفلح محمد، "مقدمة في الإدارة المالية"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1 ،1429ه.

7. علاء فرحان طالب وإيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011م-1432ه.

8. فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2001.

9. محمد صالح الحناوي، رسمية ذكي قرباتص، الإدارة المالية- مدخل اتخاذ القرارات-، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص95.

10. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية-التحليل المالي لمشروعات الاعمال-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

11. المنصوري، تجربة المصارف الإسلامية في دولة الامارات العربية المتحدة

هيز، صامويل ،" المفاهيم المالية الأساسية للمديرين"، سلسلة هارفرد لاساسيات الاعمال، ترجمة: ايمن الطباع، الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، ط2، 2004.

**الدراسات والملتقيات:**

1. زهرة بن يخلف، "ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك التجارية "، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، المركز الجامعي بشار يومي 24 و25 افريل ،سنة 2005 .

2. سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، كلية المجتمع في الرياض، جامعة الملك سعود، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف-خريف 2008.

3. عزالدين مصطفى الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء-دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية.

**مراسيم**

المرسوم 106/8 المؤرخ في 1982/03/13 المتضمن انشاء BADR.

**<u>المجلات</u>**

1. ادم، يوحنا عبد آل،البيانات المحاسبية واستخدام النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد السابع، 1982م.

2. سحر طلال ابراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون ،2013.

3. الشيخ الدأوي تحليل أسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد السابع، 2009، ص، 218.

4. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية-، الجزء الأول، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2004.

5. منذر طلال والسروجي عنان فتحي المؤمني، مقارنة المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مجلة المنارة، جامعة البيت، المفرق، الأردن، المجلد13،ع2007،2م.

**رسائل**

1. أمينة حفاصة، أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة–، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020–2021.

2. بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة في درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين– دراسة تحليلية–، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008م–1429ه.

3. دادن عبد الغني قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 غير منشورة 2006،2007

4. سعدي يحي وأوصيف لخضر، أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء وفعالية المنظمات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة مسيلة 10،11 نوفمبر 2009

5. السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، دون السنة

6. سناء مسعودي تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الشعبة علوم اقتصادية التخصص بنوك دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي للفترة 2009،2012 السنة الجامعية 2014،2015

7. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية–دراسة تطبيق مقارنة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011.

8. عدل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2002/2001

9. علي عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الإئتمانية وتشكيل محفظة الإئتمان في البنوك(دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين)، الجامعة الإسلامية–غزة–، فلسطين، 2006.

10.عمر تيمجعدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012،2013.

11.قمري زينة، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة20 ماي 1955، سكيكدة.

12.لعراف زهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019–2020.

**ثانيا مراجع بالغة الأجنبية**

1. Mamadou Moustapha MAIGA، Analyse des indicateurs de performance financière des institutions de micro finance au SENEGAL: étude du cas du PAMECAS، 2005، mémoire de fin de cycle، centre africain d'études supérieures en gestion.

2. petti ،belanger ، bznabou،et autre، gestion stratégique et opérationnelle des resources humaines :editeurGaeten Morin، 1993

**ثالثا المواقع الالكترونية**

3. www.badr-bank.net، consulte le 13/06/2021

# الملاحق

***الملحق رقم (1): ميزانيات بنك البركة للسنوات 2013-2019***

***(الاصول )***

| البند | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصندوق،بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية | 67803525 | 81264583 | 99616004 | 89902860 | 89962379 | 74658569 | 84483881 |
| أصول أخرى ممسوكة لأغراض التجارية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| أصول مالية قابلة للبيع | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية | 153599 | 577159 | 3123641 | 3179827 | 2356604 | 2381609 | 879397 |
| تمويلات ممنوحة للزبائن | 58583867 | 57891423 | 136553371 | 107531185 | 94097100 | 78506379 | 62640202 |
| أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ استحقاق | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| ضرائب جارية - أصول | 1058462 | 1300500 | 1391936 | 1473416 | 959350 | 1283175 | 1382055 |
| ضرائب مؤجلة - أصول | 147047 | 164259 | 205398 | 211565 | 190582 | 173308 | 174305 |
| أصول أخرى | 1952917 | 5667743 | 1824740 | 1538005 | 1208177 | 1092245 | 3321115 |
| حسابات التسوية | 513668 | 885354 | 645644 | 1423515 | 23541 | 16303 | 903186 |
| مساهمات في شركات مؤسسات ووحدات | 305565 | 305580 | 1718778 | 1670691 | 1670697 | 1670675 | 305622 |
| عقارات مخصصة كودائع | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| أصول ثابتة | 2463535 | 2538347 | 3553182 | 3374185 | 3027899 | 2874901 | 2829494 |
| الأصول الغير الثابتة | 1785 | 192929 | 0 | 38364 | 76728 | 115105 | 153938 |
| فارق الاقتناء | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| مجموع الأصول | 132983970 | 150787877 | 248632694 | 210343613 | 193573057 | 162772269 | 157073195 |

## الخصوم

| البند | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنك المركزي | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| ديون اتجاه المؤسسات | 14249 | 14372 | 52421 | 14384 | 14390 | 14258 | 14261 |
| ديون اتجاه الزبائن للزبائن | 86382740 | 73909688 | 164849660 | 133535556 | 119025045 | 97812919 | 93534941 |
| ديون ممثلة بسند | 30131672 | 29375424 | 43042478 | 36602243 | 35537082 | 33363755 | 31900035 |
| ضرائب جارية–خصوم | 1805777 | 1730923 | 1818414 | 1713457 | 1890650 | 1348458 | 1642074 |
| ضرائب مؤجلة–خصوم | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| خصوم أخرى | 7419453 | 3034152 | 12014612 | 12921133 | 10857752 | 3329036 | 5027935 |
| حسابات التسوية | 2923108 | 4368949 | 2309184 | 1242067 | 2785488 | 3091148 | 1989136 |
| مؤونات على المخاطر والتكاليف | 613141 | 583416 | 761196 | 1009448 | 617139 | 620674 | 599681 |
| اعانات عتاد واعانات أخرى واستثمارات | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| صندوق المخاطر المصرفية | 3394875 | 3319450 | 2998001 | 2417265 | 2139892 | 2847006 | 3167859 |
| ديون مرتبطة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| راس مال اجتماعي | 10000000 | 10000000 | 15000000 | 10000000 | 10000000 | 10000000 | 10000000 |
| علاوة على راس المال | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الاحتياطات | 3018161 | 1974625 | 1273107 | 5922009 | 5643187 | 5076650 | 4210112 |
| فارق التقييم | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| فارق إعادة التقييم | 894672 | 894672 | 894672 | 894672 | 894672 | 894672 | 894672 |
| نتيجة المرحلة +/− | 0 | 0 | 70534 | 87820 | 59842 | 67549 | 0 |
| نتيجة سنة المالية + | 4190030 | 3778298 | 3548415 | 3983568 | 4107918 | 4306605 | 4092489 |
| مجموع الخصوم | 150787878 | 132983969 | 248632694 | 210343622 | 193573057 | 162772730 | 157073195 |

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

*Université Mohamed Boudiaf a M'sila*
*Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion*
*Département: .....*

# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة )*: بلموتي أيمن المولود(ة) بتاريخ: 13-07-1997 ب: سطيف

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 106754783 الصادرة بتاريخ: 21-04-2022 عن: سطيف

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2021-2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: تقييم الأداء المالي بمؤسسات الطاقة دراسة حالة بنك البركة والجزائر الدولي (فرع سطيف)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/25

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي


Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
م: .....


# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة ): خلفي معاذ المولود(ة) بتاريخ: 09-09-1992

ب: بسطيف

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 100/8180.9 الصادرة بتاريخ: 15-04-2016 عن: بسطيف

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم المالية والمحاسبة تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2020/2021 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

تقييم الأداء المالي للميزانيات المالية دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية - فرع بسطيف -

.....

.....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 27 JUIN 2021

التوقيع و البصمة

.....

شهد و صودقت على إمضاء السيد (ة) خلفي
تاريخ: 27 JUIN 2021
رئيس المجلس الشعبي البلدي
بتفويض منه
رئيس المركز الإداري عزعاش الطيب
أمين عبد المالك

*يحرر كل طالب (ة) تصريح شرفي في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد